نصوص ووثائق تاريخية..

حركة ابن رفادة

الأستاذ الدكتور

جمال محمود حجر

أستاذ التاريخ الحديث المعاصر

عميد كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

٢٠٠٦

دار المعرفة الجامعية

٤٠ ش سوتير · الأزاريطة ت: ٤٨٧٠١٦٢

٢٨٧ ش قنال السويس الشاطبي ت ٥٩٧٢٤٤٦

حين بدأ عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود مشواره نحو استرداد "أملاك الآباء والأجداد" مع مطلع القرن العشرين، لم يكن يعلم أن ذلك لن يكتمل قبل مرور ربع قرن . ففي يناير ١٩٢٦ توج عبد العزيز جهوده بإعلان نفسه ملكا على الحجاز، ولكن سرعان ما انقلبت ضده بعض القبائل في كل من الحجاز ونجد، ونشأت حركات معارضة قوية ضد الحكم السعودي "الوهابي"، مما جعل أمن المملكة المترامية الأطراف في مقدمة كافة القضايا التي كان على الملك عبد العزيز أن يواجهها بحزم . وقد نجح بالسياسة تارة وبالقوة تارة أخرى في حماية مملكته من الاضطرابات الداخلية والأخطار الخارجية .

ومنذ ذلك الوقت والحكم السعودي عرضة لتهديدات خارجية لأسباب مختلفة، مرة لأنه يحكم في أرض هي أقدس مقدسات المسلمين، ومرة لأنه يملك من الثروة ما لا يملكه غيره في المنطقة. وفي كلتا الحالتين يرى البعض أنه لايستحق هذا الشرف ولا هذا الثراء.

وجاءت عملية احتلال العراق للكويت في صيف ١٩٩٠ تحديا حقيقيا للنظام السعودي، فقد أصبح النظام - فضلاً عن الثروة - في خطر حقيقي. وأثار هذا الموقف عندي الرغبة في البحث عن أخطار مماثلة هددت النظام السعودي في الماضي. فكانت "حركة ابن رفادة" في صيف ١٩٣٢ أكثر حركات المعارضة شبهاً في أخطارها وملابساتها ومواقف الأطراف المساندة لها، بما تهدد النظام السعودي في التسعينيات.

ولا يمكن دراسة موضوع "حركة ابن رفادة" بتشعباته وتعقيداته دون الإلمام بثلاثة أبعاد رئيسية:

البعد الأول جغرافى : فقد خرج ابن رفادة من مصر برفقة أتباعه ماراً بفلسطين وشرق الأردن إلى أن عسكر جنوب العقبة دون أن يستوقفه أحد ، بينما كانت هناك فى الجنوب حركة أخرى تستعد للانقضاض على الحجاز، عرفت باسم "حركة الدباغ".

والبعد الثانى سياسى : ويثير هذا البعد تساؤلين، أحدهما حول أسباب نجاح ابن رفادة فى العبور بتلك السهولة عبر أراض تقع تحت الإشراف البريطانى، والآخر حول مواقف كل من بريطانيا ومصر وشرق الأردن من هذه الحركة.

والبعد الثالث أمنى : فقد أرقفت هذه الحركة عبد العزيز آل سعود على نتيجة مؤداها أن أمنه وأمن بلاده مرهونان بطبيعة علاقاته بجيرانه فضلاً عن علاقاته بالقوى الكبرى.

واذا كانت هذه الأبعاد الثلاثة – إضافة إلى أبعاد أخرى – تصلح منجهاً لدراسة أزمة الخليج الثانية (١٩٩٠)، فإن هدفنا هنا ليس عقد مقارنة بين ما جرى فى الثلاثينيات وماجرى فى التسعينيات من تهديد للنظام السعودى ، وإنما دراسة "حركة ابن رفادة" من خلال مواقف كل من مصر والاردن منها، ذلك أن موقفيهما بالأمس (١٩٣٢) يشبهان إلى حد كبير موقفيهما اليوم (١٩٩٠).

ولا يجب أن يُفهم أن هذه الدراسة أنشئت بقصد الدفاع عن الموقف المصرى فى الثلاثينيات أيا كانت طبيعته، أو إدانة الموقف الأردنى مهما كان تورطه، فليس من مهام المؤرخ أن يلعب دور ممثل الدفاع أو دور ممثل الإتهام فى تناول القضايا التاريخية، وإنما عليه أن يسعى من أجل وضع الحقيقة التاريخية فى

صورتها الصحيحة، معتمدا فى ذلك على المصادر الأصلية ومطبقاً لمنهج سليم فى البحث التاريخى.

* * *

أدى استيلاء عبد العزيز آل سعود على الحجاز فى عام ١٩٢٥ إلى إثارة حالة من القلق بين الحجازيين خوفاً من سيطرة "الوهابيين" المتشددين. وأعربت بعض العناصر الحجازية عن عدم ارتياحها للتحولات السياسية الجديدة التى جرت فى بلادهم، وساهم أن يخرج الأشراف مطرودين من الحجاز. وكانت قبيلة البلى التى تقطن شمالى الحجاز من بين القبائل التى ساءها خروج الهاشميين وقدوم السعوديين إلى بلادهم. ونشطت هذه القبيلة تعمل ضد النظام السعودى منذ البداية، ولكنها فشلت فى ضربه، وكانت آخر محاولة لها في عام ١٩٢٩، على أثرها هاجر حامد بن رفادة[1]، شيخ قبيلة البلى، وبعض أنصاره إلى سيناء حيث اتخذوا من مصر منفى اختياريا.

وفى أواخر عام ١٩٣١ ومطلع عام ١٩٣٢ كان حامد بن رفادة يعيش متنقلاً بين القاهرة وبنها[2]. وفى ليلة ٢١/٢٠ مايو ١٩٣٢ نجح فى التسلل إلى الحجاز عبر سيناء وفلسطين وشرق الأردن، حيث تجمع نحو ٢٥٠ رجلاً من أتباعه جنوب العقبة، تاركين نساءهم وأطفالهم وراءهم فى فلسطين وسيناء. ويفيد أحد تقارير المخابرات البريطانية فى شرق الأردن أن ابن رفادة ورجاله "عوملوا معاملة طيبة أثناء مرورهم بالعقبة، وأنهم تمكنوا من شراء بعض الأسلحة بنقود مصرية،كانت فى حوزتهم بصورة غير مألوفة". ويفسر التقرير تجمع الرجال

(1) *The Times*, 14 July 1932
(2) Loraine (Cairo) to F.O., 17 June 1932, E3026/76/25, F.O. 371/16014.

جنوب العقبة بأنه كان "انتظاراً لوصول أسلحة ومؤن من الأمير عبدالله". أمير شرق الأردن، الذى كلف أحد رجاله أن يشترى " طعاماً وهدايا"، وأن يبعث بها إلى العقبة، "فوصلت الحافلة وعليها مايعادل أربعين جنيها من المؤن". وأثناء ذلك (يوم ٢٢مايو) "غادر حامد نفسه العقبة لمقابلة الأمير عبد الله ليحصل منه على الأموال التى سبق أن وعده بها"(٣).

يفيد هذا التقرير أن الأمير عبدالله كان يساند هذه الحركة أثناء عبور رجالها أراضى بلاده، ويشير ذلك إلى وجود ترتيبات سرية سابقة بين زعيم الحركة والأمير. ومما يؤكد هذا التوجه أن المقيم البريطانى فى عمان كان قد تلقى تحذيراً من سيناء يفيد بوجود شائعات "حول تحرك القبائل هناك لقتال عبدالعزيز آل سعود وإخراجه من الحجاز، وأن أحد الأشراف المقيمين فى القاهرة قدم عرضاً بدفع بمقتضاه جنيهان استرلينيان لكل بدوى فى سيناء يلحق بالقوة المقاتلة". ولعل أهم ماورد فى هذا التحذير هو أن كلا من الأمير شاكر والأمير حامد الرادى، وهما من رجال الملك عبدالله المقربين، اشتركا فى هذه الحركة "إلى حد القول أن ابن رفادة تنازل عن قيادتها لهما"(٤).

انزعجت السلطات البريطانية لهذه التطورات الخطيرة وسعت لاستيضاحها، فتحرك كوكس (المقيم البريطانى فى عمان) يوم ٢٦ مايو للوقوف على حقيقة موقف الأمير عبد الله، الذى نفى للوهلة الأولى علاقته بمسألة ابن رفادة، بل إنه ذهب إلى أبعد من ذلك حين وعد بطرد ابن رفادة لو حاول البقاء على الأرض

(3) C.H.F.Cox (British Resident, Amman) to High Comm. (Jerusalem) 27 May 1932, No. 192, F.O. 371/16014;
انظر أيضا : *أم القرى* . ١ يونية ١٩٣٢

(4) Cox to High Comm. (Jerusalem) 27 May 1932, *op.cit.*

الأردنية. ولم يكتف كوكس بالوعد الذى تلقاه من الأمير عبدالله ، بل نصحه أن يصدر تعليماته إلى الحكومة الأردنية بالعمل على عودة هؤلاء الرجال إلى عائلاتهم فى سيناء وفلسطين والأردن، ومنع أى أشخاص يشتبه فى تحركاتهم من المرور عبر الأردن. وفى الوقت نفسه، صدرت الأوامر لسلاح الجو البريطانى باستطلاع الموقف حول العقبة(٥). وأفادت التقارير أن المتمردين تحركوا جنوباً بعد أن تنامت مجموعتهم والتحقت بهم عناصر أخرى من قبائل شمالى الحجاز(٦) .وعلى هذا النحو صار شمالى الحجاز واقعاً تحت تهديد هذه المجموعات المتمردة.

وخلال أسبوع واحد من البداية العلنية للحركة، وقف المسئولون البريطانيون فى كل من القاهرة وجدة على حقيقة مؤداها: أن حامد بن رفادة زار شرق الأردن فى أبريل ١٩٣٢، وأنه ربما التقى بالأمير عبد الله. ثم عاد إلى القاهرة، وخرج منها متجهاً إلى العقبة كى يلحق بنحو ثلاثين رجلاً من قبيلة الحويطات المصرية توجهوا إلى هناك.(٧)

وتثير حركة القبائل عبر الأراضى المصرية فى سيناء تساؤلات حول مدى علم الحكومة المصرية أو المسئولين البريطانيين بها. ويبدو أن جماعة ابن رفادة كانت تتحرك بصورة عادية كى لا تثير اهتمام أحد؛ والعارفون بشئون الصحراء يعلمون أن القبائل تتحرك حركة طبيعية فى جماعات، تبلغ الواحدة منها نحو ٥

(5) *Ibid.*
(6) British Resident (Amman) to High Comm. (Jerusalem), 30 May 1932, No. 192, F.O.371/16014.
(7) Rytan (Jeddah) to F.O., 7 June 1932, E 2826 / 76/25, F.O.371/ 16014;
Loraine (Cairo) to F.O., 17 June 1932, E3026/76/25, F.O.371 / 16o14.

فرداً . وقد نجح ابن رفادة فى أن يتحرك فى جماعة لاتزيد على ٣٠ فرداً. ومن جهة أخرى فهناك هجرات للقبائل فى أوقات الجفاف، تتحرك خلالها القبائل حركة عامة. وعلى هذا النحو يمكن التمييز بين الحركة الإعتيادية للقبائل وحركتها للإغارة. وليس هناك دليل على أن مجموعة الحويطات المصرية كانت تتحرك للإغارة، فقد كانت مجموعة غير مسلحة. ومع ذلك فلا يستبعد أن تكون هذه المجموعة قد تعاطفت مع ابن رفادة.

وبالرغم من الإيضاحات السابقة حول حركة القبائل ، فإن مجرد خروج ابن رفادة ومجموعته من مصر قد حمّل الحكومة المصرية قسطاً من المسئولية، كما أن مروره بفلسطين وشرق الأردن حمل البريطانيين وحكومة شرق الأردن قسطاً آخر من المسئوليه(٨).وإذا كان هذا الجدل يتعرض للظاهر من الأمور، فإن فحص بعض الإتصالات السرية حول مسألة ابن رفادة قد يساعد الباحث فى الوقوف على الحقيقة. فإلي جانب ما أشرنا إليه من هذه الإتصالات السرية بين ابن رفادة والأمير عبدالله، فإن الكشف عن الاتصالات التالية يكون - بغير شك - ذا مغزى فيما يتعلق بالجانب المصرى منه.

* * *

ففى أول مايو ١٩٣٢ أبرق القنصل المصرى فى بغداد إلى حكومته يطلب الحضور إلى مصر جواً لنقل رسالة "فى غاية الأهمية" إلى الحكومة المصرية. ولم تشر البرقية إلى أكثر من أن الرسالة "فى غاية السرية". استقبلت القاهرة البرقية فى هدوء، ولكنها رفضت عودة القنصل ، بل طلبت منه أن يبرق الموضوع بالشفرة. ولكن القنصل، الذى أصر على الحضور، فض شيئا من سرية الموضوع

(٨) المنار، جـ٦ ، مج ٣٢ ، يونية ١٩٣٢.

حين قال : إنه "رسالة من الملك السابق على بن الحسين (آخر الهاشميين فى الحجاز) إلى الملك فؤاد الأول، ملك مصر"(٩)

أثار الأسلوب الذى حاولت به بغداد توصيل الرسالة شكوك القاهرة حول محتواها. ورفضت الحكومة المصرية عودة قنصلها حاملاً الرسالة، "لأنه لاتوجد اتصالات سرية بين الملك فؤاد والملك السابق على بن الحسين "، وأشارت على القنصل أن يبعث الرسالة بالبريد، إذا رغب . ولما علم الملك السابق على بموقف القاهرة، رفض أن يسجل رسالة خطية حول الموضوع، الذى سعى لإثارته مع القاهرة، تاركا للقنصل المصرى أن يخطها بنفسه، وأن يرسلها بالبريد، كما اقترحت الحكومة المصرية(١٠).

ويدور موضوع الرسالة حول حالة القلق وعدم الرضى ، التى كانت تسود الحجاز، والرغبة فى التخلص من حكم الملك عبد العزيز آل سعود. ولعل أهم مافى الرسالة هو تلك الإشارة الصريحة إلى " أن التخلص من حكم الملك عبد العزيز فى الحجاز سيكون مثمراً لكل من الهاشميين (فيصل وعبدالله وعلى) والملك فؤاد"، الذى لم يكن قد اعترف بعد بالحكم السعودى فى الحجاز، والذى كان على خلاف مع الملك عبد العزيز حول مسألة الخلافة. وتقترح الرسالة فى النهاية تمويل حركة المعارضة ضد الحكم السعودى تمويلا مشتركاً يضمن لها النجاح، ويحقق أهداف كل من الهاشميين والملك فؤاد(١١).

(9) Loraine (Cairo) to F.O., 15 June 1932, E2986/76/25, F.O. 371 / 16014.
(10) *Ibid.*
(11) *Ibid.*

يكشف توقيت هذه الرسالة وموضوعها عن صلة الهاشميين القوية بحركات المعارضة ضد الحكم السعودى، ومنها حركة ابن رفادة، الذى كان على اتصال بالأمير عبدالله. ويبدو أن الهاشميين الثلاثة كانوا يحاولون - كل من جانبه - استثمار الظروف الداخلية المضطربة فى الحجاز استثماراً جيداً لتحقيق أهدافهم دون مواجهة مباشرة. وقد أدرك اسماعيل صدقى باشا (رئيس الوزراء المصرى) هذا المغزى، وآثر عدم الرد على الرسالة ، "لأن الحكومة المصرية والملك فؤاد ليس لديهما النية للدخول فى مثل هذه المغامرة". وأضاف إذا كان الهاشميون يريدون استثمار الخلافات القائمة بين الملك فؤاد والملك عبد العزيز بالحصول على تأييد "شكلى" من مصر، " فإن مصر جارة للحجاز - نجد ، وهى بذلك إنما تخضع لالتزامات القانون الدولى، حتى وإن لم تعترف بالحكومة القائمة فى الحجاز - نجد". وذهب صدقى إلى أبعد من ذلك حينما حرص على إبلاغ المعتمد البريطانى بالقاهرة بخيوط المؤامرة التى يدبرها الهاشميون ضد الملك عبد العزيز. وفى ١٥ يونية ١٩٣٢ أبلغ لورين (المعتمد البريطانى فى مصر) حكومته فى لندن "أن الملك فؤاد برىء من أى اتهام قد يوجه إليه فى هذه المؤامرة"(١٢)

كانت وزارة الخارجية البريطانية على علم بكثير من الحقائق المتصلة بطبيعة الخلاف بين الملك فؤاد والملك عبد العزيز . خاصة وأن الملك فؤاد كان يتحدث باهتمام عن حرصه على إدعاء لقب "خليفة" متحدياً معارضة الملك عبدالعزيز لذلك . كما كانت لندن على علم بالزيارة التى قام بها نورى السعيد لمصر فى أواخر مايو ١٩٣٢، والتى أجرى خلالها مناقشة مع الملك فؤاد حول إمكانية إحداث اضطرابات بين القبائل فى الحجاز من أجل إسقاط حكم آل سعود.

---

(12) *Ibid.*

ودعا نورى السعيد الملك فؤاد إلى تأييد الهاشميين فى العمل من أجل العودة إلى الحجاز، مقابل تأييد الملك فيصل له فى إدعاء لقب خليفة(١٣).

يتضح من العرض السابق أن هناك ثلاث محاولات من جانب الهاشميين الثلاثة، تسعى جميعاً لاستثمار حركة المعارضة الداخلية فى الحجاز وتوجيهها نحو تحقيق هدف واحد ؛ تمثلت الأولى فى الاتصالات المباشرة وغير المباشرة بين الأمير عبدالله وابن رفادة؛ وتمثلت الثانية فى اتصالات الملك السابق على بالملك فؤاد عن طريق القنصل المصرى فى بغداد ؛ أما الثالثة فتمثلت فى اتصالات الملك فيصل بالملك فؤاد عن طريق نورى السعيد.

وعلى مستوى آخر كانت لندن على علم بالاتصالات الجارية بين الهاشميين والخديوى الأسبق عباس حلمى الثانى، الذى كان مهتماً بالحصول على تأييد الهاشميين له للوصول إلى عرش سورية مقابل تأييده لهم فى استرداد الحجاز من أيدى السعوديين . وقد أقر رئيس الوزراء الأردنى بتبادل الزيارات والرسائل بين الخديوى الأسبق والأمير عبد الله بن الحسين، خلال شهر فبراير ١٩٣٢ حول الموضوع نفسه.(١٤)

على النحو السابق نشأ حوار بين الملك فيصل والملك السابق على والأمير عبدالله من ناحية، والملك فؤاد والخديوى الأسبق عباس حلمى الثانى من ناحية أخرى ، حول حركة المعارضة للحكم السعودى فى الحجاز، وبسبب هذا الحوار لابغيره عُدت مصر- فى هذه المرحلة- طرفاً فى حركة ابن رفادة. وكان على

(13) Memo. by F.O., 10 June 1932, E2871/76/25, F.O. 371/16014.
(14) *Ibid.*

المسئولين البريطانيين فى المنطقة أن يتقصوا الحقائق حول الحركة وطبيعتها والجهات المساندة لها، خاصة وأن بريطانيا كانت معنية إلى حد ما بما كان يجرى فى مصر، وإلى حد كبير بمستقبل الملك عبد العزيز، وبشئون شرق الأردن.

* * *

تبين المسئولون البريطانيون فى مايو ١٩٣٢، أن أخبار حامد بن رفادة كانت "تتساقط على أرض مستعدة لقبول كل صور التشاؤم الذى أفرزه احتمال نجاح حركته ضد الحكم السعودى فى الحجاز". فقد كان الملك عبد العزيز يخشى حالة الحرب،لأنها تساعد على زعزعة استقرار نظامه، وتنمى حالة عدم الارتياح العامة فى البلاد . وحين التقى خان بهادور (نائب القنصل البريطانى فى جدة هندى الأصل)، بكل من الملك عبد العزيز ورئيس مجلس الشورى، وقف على حقيقة قلق الملك عبد العزيز من الأوضاع المضطربة فى شمالى الحجاز وجنوبيه، مما دفع الملك إلى وضع بعض شيوخ القبائل المشكوك فى أمرهم السجون . كما وقف خان بهادورعلى حقيقة أخرى مؤداها أن الملك ينظر بقلق تجاه اليمن، لاعتقاده أن الهاشميين يعيشون فى هذا الاتجاه". ولهذا استدعى الملك "قائده العسكرى المشهور خالد بن لؤى ليتعامل مع هذا الموقف المضطرب. وبعد بضعة أيام كانت العربات المحملة بالجنود تقف مستعدة أمام القصر فى مكة. كما تهيأ عدد آخر من القواد المشاهير للغرض نفسه. وبهذه الاستعدادات كان الملك عبد العزيز يعتقد أنه قادر على إلحاق الهزيمة بأى حركة للمعارضة[١٥].

ولكن الخطر لم يأت فقط من هذه العناصر المتمردة هنا فى الشمال أو هناك فى الجنوب، وإنما جاء كذلك من بعض العناصر القريبة من الملك أو حاشيته. فقد

---

(15) Ryan (Jeddah) to Simon, 21 June 1932, E 3505/76/25, F.O 371/16015

اتهم فوزى القاوقجى (مدير الشئون العسكرية فى الحجاز، سورى الأصل) بأنه على اتصال بحركة ابن رفادة، ولذا قُبض عليه وأودع السجن. وعلى مستوى آخر، كانت الخلافات قد تفاقمت بين مستشارى الملك السوريين :يوسف ياسين وفؤاد حمزة. وفى هذه الظروف كان القلق يراود الحجازيين بسبب الخلاف الخفى بين الملك عبد العزيز والأمير فيصل حول أسلوب إدارة شئون الحجاز، وانتشرت الشائعات بأن الملك يخطط للخلاص من الأمير بعد عودته من رحلة أوربا. وفى هذا المناخ المضطرب بدت مسألة ابن رفادة حركة خطيرة. (١٦)

وعلى المستوى الدبلوماسى فى جدة كانت الحركة لاتزال غامضة، وكان هناك اعتقاد سائد بين الدبلوماسيين بأن الموقف أخطر مما يبدو، وأن الحكومة السعودية تتعمد التقليل من شأن هذه الحركة بإخفاء الحقائق حولها. ولكن سير أندرو ريان (الوزير البريطانى فى جدة) كان يرى غير ذلك، فلو كان الأمر خطيراً لأمسك الملك الأمور كلها بيده، وانتقل إلى المدينة بالقرب من مسرح العلميات . أما القنصل الفرنسى فكان يرى أن القلاقل الداخلية أشد خطرا على الملك من حركة ابن رفادة، ودليله على ذلك حرص الملك على البقاء بالقرب من مصادر هذه القلاقل(١٧).

* * *

ومهما يكن من أمر ، فمما لا خلاف حوله أن الحجاز كان فى ذلك الوقت يتعرض لهزات داخلية وأخرى خارجية فى آن واحد، وعلى مستويين: أحدهما خاص بالقبائل،والآخر خاص بالإدارة فيه . وإذا كانت حكومة الحجاز قد استطاعت التعامل مع القضايا الداخلية بالسرعة والطريقة المناسبتين، فإن التعامل مع حركة ابن رفادة كان أمراً معقداً ، فقد أكدت تقارير المخابرات البريطانية فى جدة ما

(16) *Ibid.*
(17) *Ibid.*

أثير من أن حامد بن رفادة "كان يعمل فى مصر لحساب الأمير عبدالله"(١٨)، وكان يقدم المال لرجال القبائل الهاربين من الحجاز، ويبعث بهم الى العقبة استعداداً للعودة إلى بيوتهم فى الحجاز بالقوة عند الضرورة. وهنا يرد ذكر مصر كمنفى اختيارى للحجازيين الفارين من بلادهم، وكمنطلق للعودة بمساعدة الأشراف. وهكذا وقفت حكومة الحجاز على حقيقة أن الأمير عبد الله كان يساعد هؤلاء الرجال بالمال، ويعدهم بقوة عسكرية إذا اقتضى الأمر ، وأن بالعقبة جهات تقوم "بتنظيم العمل ضد السلام في الحجاز"(١٩).

وفى محاولة من جانب الحكومة السعودية لاحتواء الخطر المحتمل والمتشعب الأصول، طلبت من بريطانيا أن تتخذ خطوة مرحلية بأن تحسم أمر القبائل التى تركت الحجاز إلى الأردن ، منذ أبريل ١٩٣٢، بأحد خيارين: إما أن يبقوا قبائل حجازية، وبالتالى فلابد من ردهم من شرق الأردن إلى الحجاز ، وإما أن يصبحوا قبائل أردنية فيبقون هناك ولا يعبروا الحدود إلى الحجاز . ومن جهة أخرى رأت الحكومة السعودية ضرورة عمل تسوية نهائية بعقد معاهدة مع شرق الأردن على نمط المعاهدة المبرمة بين الحجاز - نجد والعراق فى العام السابق ، وأن توضح الحكومة الأردنية موقفها من حالة الشغب فى منطقتى العقبة ومعان(٢٠).

لم ير هوب جيلى (القائم بالأعمال البريطانى فى جدة)فى هذه المطالب المتنوعة أمراً عاجلاً ، وراح يطلب من الحكومة السعودية تفسيرات لبعضها، وخاصة مايتعلق منها بابن رفادة. وبينما هو ينتظر رداً ، جاءته التفاصيل من

(١٨) *أم القرى*، ١٠ يونية ١٩٣٢.

(19) Jeddah Report, April 1932, E3214 / 1197/25, F.O.371 /16024.

(20) *Ibid.*

جهة أخرى، من الجنرال وتشوب (المندوب السامى فى القدس) تفيد أن جماعة ابن رفادة التى يبلغ عددها نحو ٤٥٠ شخصاً اتجهت إلى الجنوب من العقبة وأقامت على بعد نحو سبعة كيلو مترات عن الحدود، انتظاراً لتلقى مساعدات من الأمير عبد الله(٢١).

لم يكن معروفاً فى هذه المرحلة المبكرة حقيقة هذه القوة أو أهدافها، وما إذا كانت بعض العناصر الفلسطينية أو الأردنية قد انضمت إليها، وما صلتها بالأمير عبد الله. ولكن الحقيقة الوحيدة المؤكدة هى أن هذه القوة كانت صباح يوم ٢١ مايو ١٩٣٢ تتمركز بالقرب من الساحل جنوب العقبة، حيث كانت تنمو بسرعة. وما أن علمت الحكومة السعودية بتلك التطورات حتى اتخذت الاجراءات اللازمة للتعامل مع الموقف على المستويين العسكرى والدبلوماسى.

فعلى المستوى العسكرى، تمكن الملك عبد العزيز من إعداد نحو ستة آلاف من قوات الاخوان فى المناطق القريبة من نجد، وزودهم بالعربات لتقوية الدفاعات الشمالية، كما أرسل جنوداً مزودين بالسلاح والعربات المدرعة والبنادق الصغيرة إلى "أم لج" ومنها حملت بحراً إلى "الوجه". وكانت خطة الحكومة السعودية هى أن يترك ابن رفادة لقوات الإخون ، التى كان من المقرر لها أن تتجمع فى "العلا" حتى تقضى عليه، وأن تمنع رجاله من العودة إلى شرق الأردن. ولكن تنفيذ مثل هذه الخطة لم يكن ممكنا قبل حلول شهر يوليو ١٩٣٢.(٢٢)

---

(21) Jeddah Report, May and Jume 1932, E 3903/1197/25, F.O.371/ 16024; أم القرى، ١٠ يونية ١٩٣٢

(22) Memo. by Ryan 4,5 Jume 1932, F.O.371/16o15.

وعلى المستوى الدبلوماسى ، تحركت الحكومة السعودية بقوة لتشككها فى وجود مؤامرة هاشمية بالتعاون مع مصر، ولاعتقادها فى أن بريطانيا أغمضت عينيها عن حركة القبائل التى جرت فى سيناء وفلسطين وشرق الأردن. ففى ٣٠ مايو تحدث يوسف ياسين إلى هوب - جيل معبراً عن "عدم ارتياح حكومته للموقف البريطانى المتخاذل الذى أدى إلى تمكين ابن رفادة من حياكة مؤامرته بالوصول إلى شمالى الحجاز. فابن رفادة فى نظر الحكومة السعودية منفى وهارب، ولا يستطيع أن يسلح أحداً إلى جانبه، لولا أن وراءه حكومة الأردن". وطالب ياسين الحكومة البريطانية بالالتزام - نيابة عن نفسها وعن الحكومة الأردنية - بمنع أى من المتمردين من الدخول إلى الأراضى الأردنية، وبتسليم الهاربين الذين شاركوا فى العملية إلى حكومة الأردن(٢٣).

وفى أول يونية التقى جورج راندل (وكيل وزارة الخارجية البريطانية لشئون الشرق الأوسط) وحافظ وهبة (الوزير السعودى فى لندن) وتناقشا حول مسألة ابن رفادة. وبين راندل "أن لندن لم تكن تعلم بتحركات القبائل فى شمالى شبه الجزيرة العربية إلا منذ أيام، وذلك فى أعقاب وصول رسالتين، إحداهما من القدس والأخرى من جدة". وقد أدانت رسالة جدة الأمير عبد الله، واتهمته بالتآمر ضد آل سعود، واستخدام ابن رفادة أداة لتحقيق طموحاته عن طريق مصر والأردن(٢٤).

لم يسترح هوب - جيل للإتهامات الموجهة للأمير عبد الله، وطلب تفسيرا

---

(23) Yousuf Yasein to Hope-Gill, 30 May 1932, E3073/76/25, F.O.371/16014

(24) Minute by Rendel, 1 June 1932, E 2690/76/25, F.O.371/16014

لها من الحكومة السعودية، خاصة وأن ابن رفادة يعد مسئولاً عن أعماله منذ خرج مهاجراً من الحجاز فى عام ١٩٢٩. كما لم تسترح الحكومة السعودية لنتائج المناقشات التى جرت مع المسئولين البريطانيين فى آخر مايو وأول يونية، وراحت تسأل عن تفسير مقنع للأحداث . وكان لابد من لقاء ثالث بين يوسف ياسين وأندرو ريان.

وفى ٤ يونية التقى ياسين وريان، وكشف الأول عن جانب من دور الأمير عبدالله فى المؤامرة، وأكد على صحة هذا الدور من مصدر وصف بأنه "سرى فى مصر" . ويفيد هذا المصدر أن الأمير عبدالله أرسل مبلغ ألف جنيه لابن رفادة، الذى كان يضم فى حزبه شخصاً لم تتأكد الحكومة السعودية من هويته، قيل إنه ضابط مصرى، وفى رواية أخرى قيل إنه ضابط بريطانى. وادعى البدو أنهم يلقون التأييد من مسئولين بريطانيين ومصريين، كما يتلقون المساعدات من مصر عن طريق البحر. وقدم الدليل على ذلك بأن الحكومة السعودية احتجزت بالفعل فى ميناء الوجه إحدى السفن المصرية القادمة من السويس رافعة العلم الفرنسى. ومع أنه لم يذكر شيئاً عن حمولتها، إلا أنه كان يسعى لتقديم كل دليل على تعاون مختلف الأطراف فى المؤامرة[٢٥].

ولكن ريان رد الاتهام إلى ياسين حين ذكره بأن حماية حدود أى دولة هى مسئوليتها بالدرجة الأولى، وعلى ذلك فلا يمكن اعتبار مرور ابن رفادة من مصر إلى الحجاز خرقاً للقانون الدولى إلا فى حالة ثبوت تعاون الدولة التى استخدم أراضيها معه، وهو أمر لم تستطع الحكومة السعودية إقامة الدليل عليه بعد.

---

(25) Memo. by Ryan, 4,5 June 1932, F.O.371/16015;
Ryan toSimon, 21June 1932, E3505/76/25, F.O. 371/16015;
أم القرى، ١ يونية ١٩٣٢.

ودعاريان الحكومة السعودية إلى أن تقيم علاقات طيبة مع جيرانها فى مصر وشرق الأردن والعراق بدلاً من توجيه الإتهامات إليهم(٢٦).

كان ياسين يعتبر العلاقات المصرية – السعودية "علاقات غير عادية"، لأن مصر سمحت لابن رفادة أن ينظم حملة ضد الحجاز من أراضيها، وهو ما يدعو إلى توجيه اللوم إلى بريطانيا فى الوقت نفسه. وتساءل ياسين عن حقيقة الموقف البريطانى "لو أن السعودية شنت حملة مضادة". عبر ريان لمحدثه عن أسفه من أن البلدين العزيزين (السعودية ومصر) فشلتا فى إقامة علاقات طبيعية بالرغم من العلاقات التاريخية والدينية بينهما. وبالتالى فقد رأى أنه " ليس من المناسب القيام بعمل ضد مصر من أجل مشكلة لم تثبت إدانة مصر فيها حتى الآن " . وحذر ريان من أن مثل هذه المغامرة سوف تلحق ضررا بالحجاز - نجد أكثر مما ستلحق الضرر بمصر، التى تعد الثالثة فى الترتيب من حيث أعداد الحجاج الذين يزورون الحجاز.(٢٧)

ولفت ريان نظر ياسين إلى أن من الصعوبة بمكان على أية حكومة الحيلولة دون وقوع مؤامرة فى عاصمتها، فما بال الأمر بالنسبة لسيناء، التى يقطنها مجتمع بدوى يتم فيه ترتيب الغارات والهجمات دون علم المسئولين، ثم أضاف "إننى لا أستطيع أن أتصور أن الحكومة المصرية كانت تدبر هجوما على الحجاز - نجد، فالحكومة المصرية لديها ما يشغلها ، والملك فؤاد رجل متزن . ولكن جغرافية المكان هى التى ساعدت المتمردين على الوصول إلى أهدافهم دون علم أحد، فالمسافة من أى نقطة فى سيناء إلى الحجاز تعدقصيرة للغاية بحيث يمكن

(26) Memo. by Ryan, 4,5 June 1932, F.O.371/16015.
(27) *Ibid.*

عبورها فى ساعات قليلة". وبريطانيا لا ترضى عما جرى ، بل هى تسعى إلى "إقامة أواصر الصداقة فى كل شبه الجزيرة العربية، التى يعتبر ابن مسعود عنصراً هاماًفى تحقيق الاستقرار فى أرجائها، ولذلك فإننا لا نوافق على سقوط نظامه على أيدى هذه القبائل"(٢٨).

ظل ياسين مصراً على موقفه من إدانة مصر، فهو يعتقد أن القنصل المصرى فى جدة (حافظ بك أمير) حاول تأسيس جمعية سرية للعمل ضد الحكومة السعودية، "وسعى لإفساد أشخاص ذوى مراكز عليا مثل فوزى القاوقجى (مدير الشئون العسكرية فى الحجاز)وبعض الأشراف". وتعتقد الحكومة السعودية أن حافظ بك أمير، حين زار مصر، سعى للاتصال بابن رفادة لتشجيعه على تنفيذ مؤامرته." وربط ياسين بين هذا السيناريو وزيارة الأمير عبد الله لمصر حول ذلك الوقت(٢٩).

ويُحكم ياسين هذا السيناريو على محور آخر حين قال : إنه بعد أن غادر حافظ بك أمير جدة إلى القاهرة، وصل إلى جدة الدكتور ناجى الأصيل (ممثل العراق فى الحجاز) ومعه عبدالله الرشيد (أحد عملاء الملك السابق على). وقد لفت انتباه ياسين أن ناجى الأصيل حرص على الحصول على منزل له فى الطائف ، بينما كان يقيم فى مكة بصورة دائمة.أما عبد الله الرشيد فقد جاء إلى الحجاز حاملاً صلاحيات من الملك السابق على ومن بعض الأشراف بالعراق أن يرعى ممتلكاتهم فى الحجاز." ويعتقد ياسين أن كل هذه التحركات إنما تمت بهدف إنجاح مؤامرة ابن رفادة. فحين أبدى ناجى الأصيل رغبة فى زيارة المدينة، رحبت

(28) *Ibid.*
(29) Ryan to F.O.,7 June 1932, E 2826/76/25, F.O.371/16014.

الحكومة السعودية وعرضت استضافته هناك، وفجأة سافر ناجى الأصيل قبل موعده، وأقام فى المدينة ضيفاً على التكية المصرية. ورصدت المخابرات السعودية ناجى الأصيل وقد استوقف فى الطريق حيث تحدث عن الملك السابق على(٣٠).

تعكس الصورة التى رسمها ياسين حالة الشك والريبة التى كانت تنتاب الحكومة السعودية نحو كل من الحكومة المصرية والأشراف . وفضلا عن الشكوك السابقة، أشار ياسين إلى أحد عملاء ابن رفادة، الذي تسلم أموالاً من مندوب الأردن فى مصر، ثم توجه إلى عمان، ولكنه اكتشف فى الطريق أن الموضوع غير معد بعناية، وأن بعض الحقائق قد تسربت إلى أمير "ضبا" الحجازى فى ٣٠ مايو ١٩٣٢. وهكذا وجه ياسين التهم بالجملة لكل من الأمير عبد الله والبريطانيين والمصريين الذين بدوا وكأنهم يساندون العملية(٣١).

لم يكن حديث ريان إلى ياسين يعنى أن الحكومة البريطانية قد تدخلت بشكل مباشر من أجل تسوية الخلاف بين الحكومة السعودية والحكومة المصرية، فبريطانيا لم تكن مفوضة من جانب الحجاز للحديث إلى مصر حول هذا الموضوع. وحين انتهى لقاء ياسين وريان كان كلاهما يؤكد على ضرورة مقاومة الشائعات وتوخى الموضوعية فى حواراتهما. ولكن ريان كان يعتقد أن التعتيم الإعلامى الذى تنتهجه الحكومة السعودية يهيئ الفرصة لمزيد من الشائعات . ونصح ريان الحكومة السعودية أن تقيم الدليل على مالديها من اتهامات ، وأن تبين حقيقة مخاوفها(٣٢) .

(30) *Ibid.*
(31) *Ibid.*
(32) Memo. by Ryan, 4,5 June 1932, F.O.371/ 16o15;
Ryan to F.O., 7 June1932, E2826/76/25, F.O. 371/16014.

وساندت لندن دبلوماسية ريان، ورأت اتخاذ كافة الأساليب لمساعدة المسئولين فى نزع سلاح أى هارب من الحجاز ، ونقله إلى مكان آمن (٣٣). وأبلغت وزارة المستعمرات المندوب السامى فى الأردن بالمعلومات ذاتها التى تلقاها ريان من وزارة الخارجية . وأضافت وزارة المستعمرات أن "العقبة" هى عنق الزجاجة، وأن التحكم فيها سيحكم الحركة من سينا ، وإليها، وأن مالدى المندوب السامى من قوات فى الاردن قادر على تنفيذ ذلك البرنامج(٣٤). وعلى مستوى ثالث صدرت الأوامر إلى قائد سلاح الجو البريطانى فى فلسطين بمنع الأفراد المتمردين أو الذين يعتزمون التمرد من المرور عبر شرق الأردن أو استخدام الأراضى الأردنية فى التمرد(٣٥).

* * *

والملاحظ أن بريطانيا قد أشركت جميع مسئوليها فى شرق الأردن وفلسطين فى هذه الخطة، ولكنها استبعدت إمكانية إشراك "البوليس العربى" فى تحمل مسئولية تأمين الحدود، لأن ولاء هذا البوليس كان للأمير عبد الله، الذى تشير أصابع الاتهام إليه على أنه مخطط حركة ابن رفادة. وإذا كان من الضرورى إشراك "البوليس العربى" ، فإن وزارة الطيران اقترحت أن يكون ذلك تحت إشراف الجيش، واكدت على أن نتيجة هذا كله لابد وأن يظهر تأثيرها بوضوح وسرعة لكل من المتمردين وعبد العزيز آل سعود ، حتى يتضح موقف الحكومة البريطانية لكل الأطراف .(٣٦)

---

(33) F.O. to Ryan, 10 June 1932, E 2859/76/25, F.O.371/16014.
(34) C.O. to The High Commissioner for Trans Jordan, 10 June 1932, 97721/2/32, F.O. 371/16014.
(35) Air Ministry to R.A.F., 10 June 1932, A.M.403, F.O. 371 / 16014.
(36) *Ibid.*

لم تغير هذه الإجراءات من موقف الحكومة السعودية، التى بقيت على اعتقادها بأن بريطانيا ومصر تقفان وراء ابن رفادة. وقد عبر عن ذلك رشيد رضا، المعروف بصداقته لعبد العزيز آل سعود، علانية فى مجلة المنار[٣٧]، حين قال: "إن بريطانيا تتحرش بالأراضى السعودية كى تضم العقبة ومعان إلى الأراضى الاردنية". كذلك لم تقتنع الحكومة السعودية بالتفسيرات التى قدمها المسئولون البريطانيون فى كل من لندن وجدة عن طبيعة حركة ابن رفادة، أو بدفاع المسئولين البريطانيين عن الاتهامات الموجهة ضد كل من مصر وشرق الأردن.

لكل ما سبق التقى ياسين وريان فى ١١ يونية لإعادة النظر فى الموضوع. يقول ريان "لقد كنت حريصاً على استمرار هذه المناقشات المملة لأحافظ على شئ من علاقات الود التى تبودلت ، ولكنى أغرى يوسف ياسين بالنوايا الطيبة للحكومة البريطانية، ولهذا استخدمت تعبيرات ملزمة لى شخصياً". وهنا رد ريان الاتهام للحكومة السعودية نفسها "لأنها لم تفعل شيئا لتأمين الحدود .. ولأن الشخص الذى تشتعل النار فى بيته عليه أن يطفئها قبل أن يتكلم عمن المسئول عن إشعالها". لقد كان هذا رداً قاسياً من ريان على إصرار ياسين باتهام بريطانيا ومصر بمساندة حركة ابن رفادة. أما عن مسألة تسرب السلاح الى المتمردين فى مناطق تقع تحت الاشراف البريطانى، فأكد ريان على " أن أية حكومة لايمكن أن تكون مسئولة عن بيع كل قطعة سلاح فى سوق المدينة"[٣٨].

واصل ريان وياسين لقاءاتهما يوم ١٣ يونية للنظر فى الموضوعات ذاتها

---

(٣٧) *المنار*، جـ ٦، مج ٣٢ (١٩٣٢) ص ٤٧٣ - ٤٧٥

(38) Ryan to Simon, 14 June 1932, E3496/76/25, F.O. 371 /16015.

على ضوء الاتفاقيات المنظمة للعلاقات بين الحجاز - نجد وبريطانيا، وخاصة ما يتعلق بالسلام في اتفاق حدا في ٢ نوفمبر ١٩٢٥، ومعاهدة جدة في ٢٠ مايو ١٩٢٧، ولكن ريان كان يسيطر عليه هاجس أن الملك عبد العزيز كان يعمل أقصى ما في وسعه لاستثمار حركة ابن رفادة لتحقيق فوائد سياسة.(٣٩) فبريطانيا هي الدولة الكبرى الوحيدة التي تملك قوى التأثير على كل من الأمير عبد الله والحكومة المصرية، ولهذا كانت الحكومة السعودية حريصة على تحميل بريطانيا جانبا من المسئولية، حتى تضمن مساهمتها في تأمين الحدود السعودية الشمالية من جهة(٤٠)، ولتجد الحكومة السعودية مبرراً قوياً لتحريك قواتها شمالا نحو الحدود من جهة أخرى(٤١).

ولما كانت الحكومة السعودية ترى أن رد الفعل البريطاني كان بطيئاً، فقد جرت محادثات في الفترة من ٢٧ إلى ٢٣ يونية، تمسكت الحكومة السعودية فيها بموقفها السابق من أن الأمير عبد الله هو العدو الرئيسي. وكانت المعلومات قد تراكمت لدى لندن من مصادر موثوق بها، تفيد أن الأمير عبد الله متورط في حركة ابن رفادة، وأنه يساندها بحماس ، وأن الملك السابق على ليس بريئاً تماماً، وأن الإلتزامات الدولية الملقاة على عاتق بريطانيا تجعلها مسئولة عن تصرفات الأمير عبد الله وأتباعه، كما تجعلها مسئولة أدبيا عن تأييد الملك عبد العزيز، وتقديم العون اللازم له لقمع حركة التمرد(٤٢).

وإذا كانت تلك هي رؤية لندن ، فإن المندوب السامي في شرق الأردن لم

(39) *Ibid.*
(40) Ryan to F.O., 1 June 1932, E 2690/76/25.F.O. 371/ 16014.
(41) Ryan to F.O., 3 June 1932, E2690/76/25, F.O. 371/ 16014.
(42) F.O. to Ryan,21June 1932, E2996/76/25, F.O. 371/ 16014.

يكن يرى ما تراه حكومته بوضوح. بل كان حريصاً على استبعاد أية اتهامات توجه إلى الأمير عبد الله[٤٣]. أما ريان فكان دائم التحامل على الملك عبد العزيز محملاً إياه كامل المسئولية، وقد لاحظ كثير من المراقبين أن ريان ينتهج سياسة تسعى إلى إفساد العلاقات البريطانية - السعودية[٤٤]، ولهذا أبرق أوليفانت (وكيل وزارة الخارجية البريطانيه) إلى ريان يستطلع رأيه صراحه حول الموضوع، ناصحاً إياه يتجنب الإشارة إلى مسئولية الحكومة السعودية في الرسائل التى قد يبعث بها إلى شرق الأردن ، "فالحكومة السعودية لديها أسباب هامة وقوية لاتخاذ هذا الموقف الدفاعى، وإننا يجب أن نتعاون معها فى الدفاع عن قضيتها"[٤٥].

لم يسترح راندل (المسئول عن شئون الشرق الأوسط بوزارة الخارجية البريطانية) إلى التضارب فى أقوال المسئولين البريطانين فى المنطقة وأشار إلى "أنهم لا يفهمون حقيقة الموقف البريطانى، الذى لا يجب أن يتجاوز مساعدة الحجاز على وضع حد للتمرد : فبريطانيا لاترغب فى أن تورط نفسها فى عمليات بحرية لحماية السواحل الحجازية"، ولن نعترض أى مركب صغيرة تحمل امدادات للثوار إلا إذا طالبتنا الحكومة السعودية أن نفعل ذلك[٤٦]. وهذا يعنى أن بريطانيا كانت على علم بالامدادات التى تصل إلى المتمردين ولكنها لم تتخذ

---

(43) *Ibid.*

(44) Conclusion of article written by Ismail Ghuznavi during 1932 pilgrimage season for publication in India, Ryan's Private Papers, vi/8, St. Antony's Collage, Oxford University;

انظر أيضا ماكتبه رشيد رضا فى *المنار*، جـ٦، ٣٢(١٩٣٢) ص ٤٧٣ - ٤٧٥.

(45) F.O. to Ryan, 21 June 1932, E2996/76/24, F.O.371/16014.

(46) Minute by Rendel 18, 20 June 1932, F.O. 371/16014.

موقفا ضدهم . ولكن سرعان ماطلبت الحكومة السعودية من بريطانيا أن تتخذ فى البحر من الاجراءات مثلما اتخذت على البر، وذلك للحيلولة دون وصول المتمردين إلى أهدافهم داخل الحجاز. واستجابت بريطانيا فأرسلت السفينة "بنزانس" قبالة العقبة فى ١٤ يونية، كماأرسلت السفينة "هاستنجز" من بورسودان إلى شمالى البحر الأحمر فى ٢٧ يونية.[٤٧]

ولكن الحكومة البريطانية خشيت أن يجر هذا النشاط البحرى البحرية البريطانية إلى القيام بأعمال غير مرغوب فيها، كتفتيش المراكب التى ترفع العلم المصرى فى البحر الأحمر، باعتبارأن مثل هذا العمل يعد إجراء مثيرا لحفيظة الحكومة المصرية، التى قد ترى أن من حقها أن تساعد الثوار فى بلدة مجاورة، ولايمكن تفادى مثل هذا الموقف إلا بالحديث مع الحكومة المصرية أولاً، واقترح راندل التشاور مع لورين فى القاهرة، وإحاطته ببرنامج مفاده أنه فى ضوء النتائج المترتبة على حركة ابن رفادة، فإن السفن البريطانية سوف تتجول فى خليج العقبة، وأن عليه أن يساعد فى عمل ترتيبات مع بدو سيناء بحيث يمكن بمساعدتهم أن توقف السفن البريطانية سيل الإمدادات القادمة من الساحل المصرى لخليج العقبة. وعلى ضوء ما سيأتى به لورين يمكن الحديث إلى الحكومة السعودية حول الدور الذى ستلعبه البحرية البريطانية فى البحر الأحمر[٤٨].

وطبقا لاقتراحات راندل أبرقت وزارة الخارجية البريطانية إلى لورين فى القاهرة تفيده أنه بناء على طلب الحكومة السعودية إلى الحكومة البريطانية التدخل لمنع ابن رفادة من إرسال بعض قواته بطريق البحر على طول خليج العقبة،

(47) Jeddah Report, May and June 1932, E3903/1197/25, F.O. 371/16024.
(48) Minute by Rendel, 18,20 June 1932, F.O. 371/16o14.

فإن الحكومة البريطانية، على ضوء "استخدام الثوار لأراض تحت الإشراف البريطاني" في طريقهم إلى الحجاز ، وعلى ضوء "أن الأمير عبد الله مسئول عن تسهيل مهمتهم"، بل " هو مصمم المشروع" ، "تقترح أن تقدم بريطانيا المساعدة للحكومة السعودية عن طريق سفنها في خليج العقبة، وأن يبلغ الملك عبد العزيز أن السفينة الحربية البريطانية "بنزانس" ستتعاون مع المسئولين في مصر لمنع وصول الإمدادات والأسلحة للمتمردين، وبالتالي فإن على لورين، ما لم يكن هناك تعارض، أن يرتب مع المسئولين البريطانيين في كل من سيناء والسويس وغيرهما، بطريقة غير رسمية، أن يخطروا السفينة البريطانية بتحركات مراكب الأهالي من السواحل المصرية، لكي تحول بين هذه المراكب وبين مهامها." وأكدت وزارة الخارجية للورين على سرية هذه الإجراءات كي لا تعلم بها الحكومة المصرية، واعتبارها غير رسمية، كي لاتثير مصر مسألة مدى أحقية بريطانيا في البحث عن مراكب في البحر الأحمر(٤٩).

لقد كان راندل ينصح وزارة الخارجية باتخاذ ما اعتقد أنه مناسب من إجراءات، ولكنه في الوقت نفسه سجل في أجندة الوزارة يوم ٢٠ يونية ماتصه: "إن اللوم لا يقع على مصر بصفة رئيسية أكثر مما يقع على الأردن". وأشار إلى أهمية رأي كل من وتشوب (المندوب السامي في الأردن) ووارنر Warner المعنيين بشئون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية) الذي يفيد " أننا يجب أن نستبعد الحديث عمن المسئول في حواراتنا مع السعودية، لأننا إذا قلنا إن مصر لايجب أن تلام، فإن معنى ذلك أن اللوم سيقع على الأردن، وسيقوى هذا من قضية الملك عبد العزيز ضد الأمير عبد الله"(٥٠). وفي تقديرنا أن هذه الملاحظات

(49) F.O. to Sir P. Loraine (Cairo), 23 June 1932, E3035/76/25, F.O.371/16014.
(50) Minute by Rendel, 2o June 1932, F.O. 371/16014.

لثلاثة من المسئولين البريطانيين تأتى بثلاث نتائج سلبية :فهى تعمل على تمييع قضية الملك عبد العزيز، وتفادى إدانة الأمير عبد الله، وعدم التأكيد على براءة مصر من أى إتهام.

لقد كان لورين يعلم أن الحكومة المصرية قامت بالفعل بتقصى الحقائق بمساعدة موظفى الحدود فى مقاطعات الحدود المصرية فى سيناء، وأسفرت هذه العملية عن تقرير يفيد أنه لم يكن معروفاً أن الأفراد ممنوعون من حمل السلاح فى سيناء. ولكن بعد هذه الأحداث صار فى إمكان الحكومة المصرية "أن تجعل من المستحيل على أكثر من ثلاثة أو أربعة أشخاص غير مسلحين أن يعبروا الحدود بدون تصريح"(٥١)

على هذا النحو تم الترتيب فى البر والبحر للحيلولة دون انتقال المتمردين من مصر إلى الحجاز براً أو بحراً، وبالتالى فإن هذه الاجراءات قد فوتت الفرصة على الحكومة السعودية التى كانت تعتقد اعتقاداً قوياً أن مصر هى التى سمحت لابن رفادة أن ينظم قواته فى أراضيها(٥٢)

لقد كانت لندن جادة فى تنفيذ السياسة التى أوصت بها إلى مسئوليها فى الشرق الأوسط، ويتضح ذلك من مذكرة وضعها راندل فى ١٨ يونية وتناول فيها موضوعاً قديماً يتعلق بالعمل على "إغلاق الحدود السعودية الأردنية، وهو اقتراح سعودى سعت لندن لتفادى تنفيذه، بل إنه كان "اقتراحاً يستحيل تنفيذه"، ولكنه

---

(51) Loraine to F.O., 17 June 1932, E3026/76/25, F.O371/16014; *الأهرام* ، فى ١٤ يونية ١٩٣٢ ؛ *أم القرى* ، فى ١٧ يونية ١٩٣٢.

(52) Loraine to F.O.,17 June 1932, *op. cit.*

هذه المرة أراد أن يطمئن الحكومة السعودية،فسجل مانصه :" إن بإمكان ابن سعود أن يعتمد علينا فى نزع سلاح ابن رفادة وأتباعه الذين يدخلون الحدود الأردنية، ونحن حريصون على إعفاء ابن سعود من أية اضطرابات فى المستقبل". ودلل راندل على استعداد بلاده لتولى هذه المهمة حين ساق مثالاً لموقف مشابه، عندما ثار الدروز ضد فرنسا فى سوريه، "وطلبت منا فرنسا تحريك القبائل المتمردة من المناطق المجاورة للحدود ، نجحنا فى أن نغفل بطرد زعماء التمرد من الأردن، وبهذه الطريقة أعفينا الفرنسيين من أية اضطرابات فى المستقبل".(٥٣)

وبينما كانت بريطانيا تنظر أمر الدور الذى ستلعبه فى تحجيم نشاط المتمردين، أفادت أنباء وزارة الطيران فى ٢١ يونية أن المتمردين يتقدمون فى شمالى الحجاز بأعداد كبيرة ، بالرغم من أن القوات البريطانية قطعت عنهم كافة الإمدادات البرية، إلا أن المتمردين كانوا "يحاولون الحصول عليها من السويس"(٥٤). وقد عبر راندل عن مخاوفه من هذه الأنباء، خاصة وأن بعض الجهات كانت ترى أن حركة التمرد قد انتهت ، وأن الملك عبد العزيز كان يسعى لابقاء صورة الأزمة فى محاولة منه لكسب تأييد بريطانيا ضد الأمير عبد الله. ولكن أنباء وزارة الطيران كشفت حقيقة الموقف المضطرب فى شمالى الحجاز، وأكدت على أن ادعاءات الحكومة السعودية كانت حقيقية. ونصح راندل بضرورة ترتيب الهجوم على المتمردين فى الوقت المناسب، لأنه إذا تم فى غير موعده حيح ، فقد يتمكن المتمردون من الهروب إلى شرق الأردن . ولعله من مصلحة ...دالعزيز أن يحاصر المتمردين فى الشمال حصاراً فعالاً حتى لو أدى ذلك

(53) Memo. by Rendel, 18 June 1932, E 3034/76/25, F.O.371 /16ol4.
(54) Air Ministry to F.O. 20 June 1932, E3084/ 76/25, F.O.371/16014.

إلى تأخير حسم الموقف(٥٥).

وما كاد راندل ينتهى من كتابة ملاحظاته على برقية وزارة الطيران، حتى تلقى برقية مماثلة من الأدميرالية(٥٦)، تؤكد على خطورة الموقف. وفى تعقيبه على هذه البرقية الأخيرة، كتب راندل فى ٢٣ يونية معبراً عن قلقه الشديد من أن تكون قوات المتمردين قد بدأت تنشط من جديد على الساحل الحجازى جنوب خليج العقبة، وعلى ضوء هذه التطورات الجديدة فإن تدخل الأدميرالية أصبح ضروريا ووجب على لورين فى القاهرة، وريان فى جدة أن يقفا على حقيقة الموقف وألا يستهينا بالأمر(٥٧).

فى هذه الظروف وافقت وزارة الخارجية والأدميرالية على الخطة البحرية السابقة، والتى تقضى بأن تتولى سفينة بريطانية العمل فى خليج العقبة من أجل منع الأسلحة والإمدادات عن المتمردين ، وذلك بتفتيش السفن التى ترفع العلم المصرى أو العلم الحجازى ، والتحقق من أعلام السفن الأهلية خارج المياه الاقليمية، وخاصة تلك التى ترفع علماً غير العلم المصرى أو الحجازى. وأشار سايمون (وزير الخارجية البريطانية) إلى أن عملية التفتيش يجب أن تتم فى إطار ما نص عليه فى الملحق الثانى من اتفاق تجارة الأسلحة عام ١٩٢٥. وأن تحجز السفينة المقبوض عليها فى أقرب ميناء، حتى تتمكن السفينة البريطانية من ممارسة نشاطها باستمرار فى المناطق المحددة لها، وفى كل الأحوال تؤخذ السفن المقبوض عليها إلى السواحل المصرية. ومن الملاحظ أنه لن يكون بوسع المسئولين

(55) Minute by Rendel, 22 June 1932, E3084/76/25, F.O.371/16014.
(56) Admiralty to F.O., 23 June 19332, E3117/76/25, F.O.371/ 16014.
(57) Minute by Rendel, 23 June 1932, E3117/76/25, F.O. 371 /16014.

المصريين، بمقتضى المادة ٣٠ من اتفاق تجارة الأسلحة، أن يتعاملوا مع مراكب ترفع علم دولة كبرى ذات امتياز(Capitulatory Power)[٥٨]

وعلى هذا النحو بدأت الأجهزة البريطانية فى المنطقة تعمل فى انسجام، واعتباراً من ٢٥ يونية صار لورين فى القاهرة محور الاتصالات بشأن مراقبة تحركات المراكب من السويس؛ فقد وعد قائد البوليس البريطانى بإطلاعه على التقارير السرية الخاصة بالملاحة عن طريق المدير العام للقسم الأوربى للإتصالات التلغرافية. كما وعد نائب المدير العام لإدارة الحدود بإبلاغه فورا وسراً بأية معلومات تصله من حاكم سيناء، أو من وكيل إدارة الحدود، أو من ساحل البحر الأحمر. وسيتولى لورين تبليغ المعلومات التى تصله من كافة المصادر إلى السفينة البريطانية فى خليج العقبة. وعلى مستوى آخر، طلب لورين من الحكومة المصرية رسميا ، أن تتخذ الإجراءات اللازمة لمنع الامدادات والمؤن التى ترسل من مصر بطريق البحر إلى المتمردين فى شمالى الحجاز. وكان لورين حريصاً على ألا تعلم الحكومة المصرية بالبلاغات التى ترسل للسفينة البريطانية، "وألا يطلب منها التعاون معنا فى هذه المسألة"، بل تبلغ بأن السفينة البريطانية ستساعدهم فى التفتيش عن المراكب الناصرة للمتمردين "وإلا فإن موقفنا سيكون صعباً لو أن سفننا أمسكت بمركب مصرية،وأن أصحابها اشتكوا إلى الحكومة المصرية التى لن يكون لديها معلومات مسبقة عن خططنا فى هذا المجال".[٥٩]

(58) Rendel to the Secretary for the Admiralty, 25 June 1932, E3139/76/25, F.O.371/16014.
(59) Loraine to F.O., 25 June 1932, E3165/76/25, F.O.371/16014.

من الواضح أن الخطة البريطانية كانت موجهة نحو مراكب الأهالى المصريين التى كانت تعمل فى نقل التجارة العادية بين الساحلين المصرى والسعودى، والتى ربما استأجرتها العناصر المناوئة للسعوديين فى مصر من أجل نقل المؤن والامدادات للمتمردين، الذين تعمقوا جنوباً على الساحل الحجازى ، بحيث صار من الميسور تلقى الإمدادات عن طريق البحر.

* * *

وبينما كانت هذه الترتيبات تجرى على قدم وساق، شهدت الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ يونية مناقشات متصلة، ذات طبيعة هادئة بين ياسين وريان حول مسألة ابن رفادة، توقف ياسين خلالها عن توجيه النقد للساسة البريطانيين فى التعامل مع الازمة ولكنه ظل حريصاً على التأكيد على علاقة كل من الأمير عبد الله والملك السابق على بحركة ابن رفادة، كذلك غير ريان نغمة الحديث إلى ياسين فصارت خالية من أى توتر(٦٠).

وتبين لريان أن الملك عبد العزيز صار يواجه تحدياً حقيقياً ، ولم يكن فى السابق مقتنعاً بحقيقة هذا التحدى، مع أن كافة المؤشرات كانت تؤكده، كما علم من لندن أن الملك عبد العزيز يجمع القبائل من المناطق الشمالية (حيث عنيزة وشمر بالقرب من الحدود مع العراق، مما استغرق بعض الوقت فى إعدادها) للمواجهة مع قوات ابن رفادة ، التى حصنت نفسها فى منطقة تبعد خمسين ميلاً تقريباً عن الحدود مع الأردن، لأن هذا الموقع سوف يمكن ابن رفادة ورجاله من الهرب عبر الحدود إذا هاجمتهم القوات السعودية(٦١).

(60) Ryan to F.O., 29 June 1932, E 3875/76/25, F.O.371/16015.
(61) Memo. by Rendel, 18 June 1932, E3034/76/25, F.O. 371/ 16014.

وفضلاً عن ذلك ، وقف ريان على تقارير وزارة الطيران فى ٢٢ يونية التى أفادت أن الموقف فى شمالى الحجاز جد خطير وطبقاً لهذه التقارير فإن عدد المتمردين يبلغ حوالى ١١٥٠ رجلاً يحملون ٦٠٠ بندقية، ويتحركون ما بين "هيكل" و "ضبا" منذ ١٨ يونية، وتعمل القوات البريطانية على منع عبور الإمدادات والقبائل نحو الحدود الجنوبية للأردن، ولذلك يحاول المتمردون الحصول على الإمدادات من السويس، وعلى الجانب الآخر فإن عدد القوات السعودية فى "ضبا" يمكن أن يزداد مائة رجل من مكة، ومثلهم من المدينة فضلا عن إمدادات من ينبع(٦٢).

وجاءت تقديرات الأدميرالية للقوات المتمردة مشابهة إلى حد كبير لتقديرات وزارة الطيران ، حيث قدر عدد المتمردين بألف رجل، تحركوا نحو "ضبا" تاركين وراءهم نحو ٤٠٠ رجل فى "هيكل". أما القوات السعودية المتجمعة حول "ضبا" فكانت ضعيفة. وأشار هذا التقرير كذلك إلى أن المتمردين يتلقون الامدادات من السويس، واقترحت الأدميرالية منع وصول هذه الإمدادات إذا رأى المسئولون البريطانيون ضرورة ذلك ، خاصة وأن المندوب السامى فى القاهرة على علم بهذا الموقف(٦٣).

لقد أصبح الموقف يقينيا لكافة الأطراف، وحرص ريان بعد أن وقف على حقيقة ذلك أن يبين للحكومة السعودية رغبة الحكومة البريطانية والمندوب السامى بالأردن فى مساعدتها، وذلك على خلاف مواقف لندن السابقة ألا تتدخل

(62) Air Ministry to F.O., 20 June 1932;
F.O to Ryan, 22 June 1932, E3084/76/25, F.O.371/16014.
(63) Admiralty to F.O., 23 June 1932;
F.O. to Cairo, 23 June 1932, E3117/76/25, F.O. 371/16014.

فى أمر كان لايزال مجرد اتهامات.(٦٤)

بقى موضوع وصول المواد الغذائية للمتمردين بطريق البحر يقلق البريطانيين والسعوديين، وحين التقى يوسف ياسين وريان فى ٢٣ يونية ١٩٣٢، تحاورا حول موقف الحكومة المصرية، وفهم ياسين أنها أصدرت بياناً بتبرئتها من أمر ابن رفادة، وهو ما أدهش الملك عبد العزيز كثيرا.(٦٥)

جرى ذلك فى الوقت الذى كانت فيه معظم الصحف المصرية تشير بأصابع الإتهام إلى بريطانيا، التى تعمل على زعزعة الاستقرار فى المنطقة والتى تعد مسئولة عن حالة الفوضى التى أحدثهاابن رفادة(٦٦) .ويدرك المتصفح لهذه الصحف طبيعة الحملة ضد بريطانيا وسياستها تجاه الحجاز؛ فصحف مثل "الوفد" و"البلاغ" و "كوكب الشرق" و "السياسة" جميعها أدانت بريطانيا بالتدخل الإستعمارى" ضد الملك عبدالعزيز آل سعود، "وبث الخلاف والفرقة بين البلاد العربية"، وحذرت هذه الصحف الحكومة المصرية من الوقوع فى فخ السياسة البريطانية، التى تحاول أن تبتز الملك عبد العزيز وتوظفه لخدمة مصالحها، فضلاً عن أنها تريد الحصول منه على ما فشلت فى الحصول عليه من الشريف حسين.(٦٧) على هذا النحو كشفت الصحف المصرية عن حقيقة الموقف المصرى

(64) Ryan to F.O., 29 June 1932, *op. cit.*
(65) *Ibid.*;

أم القرى ، ٨ يولية ١٩٣٢

(66) *The Times*, 22 June 1932.

(٦٧) انظر: *البلاغ* فى ٢١ يونية١٩٣٢ ؛ *كوكب الشرق* فى ٢٢ يونية ١٩٣٢؛ *السياسة* في ٢٢ يونية ١٩٣٢

الذى لم يكن طرفاً فى مسألة ابن رفادة، وألقى باللوم على بريطانيا، وهو ما أدركه رشيد رضا وعبر عنه فى "المنار"

ومهما يكن من أمر، فقد تظاهر ريان أمام ياسين بعدم العلم بما جاء بالصحف المصرية، ولكنه حاول أن يلفت انتباه ياسين إلى نقطة أخرى وهى أنه يعلم عن ابن رفاده وأسرته أكثر مما يعرف ياسين نفسه عنهم. غير أن الأخير حاول أن يؤكد عكس ذلك ، حين أشار إلى بعض أفراد أسرة ابن رفادة الذين كانوا لايزالون يقيمون فى "الوجه" ، وقد زار بعضهم الملك عبد العزيز ليعلنوا له عدم تعاطفهم مع زعيمهم حامد بن رفادة.(٦٨)

وفى ٢٤ يونية التقى ياسين وريان لاستكمال المناقشات حول مسألة ابن رفادة، حيث أخبر ريان يوسف ياسين بزيارة الملك السابق على لعمان فى اليوم السابق. وقد وقع هذا النبأ على ياسين وقع الصاعقة " لدرجة أنه ظل غير قادر على الكلام لمدة ساعة". كان ريان يسعى لإعادة بناء جسور الثقة وتحسين صورته أمام الحكومة السعودية- فهو يتظاهر بأنه يزودها بالمعلومات، بدلاً من أن تتلقى الأخبار من مصادر أخرى. وسعى ريان لتهدئة ياسين حين قال له:

"لوكان الملك على يعتزم الانضمام إلى المتمردين لكان من الصعب عليه السفر إلى عمان علانية، كما أن الإجراءات التى اتخذت فى شرق الأردن تمنع عليا وأمثاله من تقديم أى عون للمتمردين". لم يقتنع ياسين بحجة ريان وطلب منه "أن تقدم الحكومة البريطانية تعهدات رسمية مكتوبة بأن علياً لن يؤيد المتمردين"، ولكن

(68) Ryan to F.O., 29 June 1932, *op. cit.*

ريان لم ير ضرورة لهذا المطلب.(٦٩)

وعلى مستوى آخر كانت وزارة المستعمرات قد تقصت الحقائق حول زيارة الملك السابق على، وأبرقت إلى وزارة الخارجية أن هذه الزيارة "ليس فيها ضرر، فهي تتم بناء على نصيحة الأطباء له بالتغيير من جو بغداد الحار، فضلاً عن أنه لايملك من الوسائل مايؤيد به المتمردين". لم تقتنع وزارة الخارجية بهذا التفسير وجرى حوار بين ممثلي الوزارتين، تبين منه أن وزير المستعمرات لم يكن على علم بحقيقة "الدور الأسود لعلى فى الموضوع". قد تكون نصيحة الأطباء لعلى صادقة، ولكنها لن تقنع أحداً من العارفين بحقيقة دوره، ومن الناحية العملية ليس من الصعب على على تدبير بضعة آلاف من الجنيهات لتمويل المتأمرين، فلديه إخوة يمكنهم مساعدته فى هذا الأمر.(٧٠)

أصاب الحكومة السعودية حالة من القلق الشديد نتيجة لزيارة على لعمان. ووجد البريطانيون أن من واجبهم "تقليل حجم الخطر المحتمل من التوقيت الخاطئ لتلك الزيارة". لذلك صدرت التعليمات إلى وتشوب لاستدعاء الأمير عبد الله إلى القدس، "وتحذيره بشدة من ارتكاب أى عمل غير مسئول من جانبه، أو من جانب أخيه على تجاه الحجاز". لقد كان البريطانيون مطمئنين إلى أنهم "يمسكون الأمير فى أكثر من مسألة"، منها الإعانة المالية، "فإذا أرهبناه، فإن ذلك يكشف أى مؤامرة محتملة التنفيذ فى الشهرين القادمين". ومنذئذ صارت وزارة

(69) F.O.to Ryan, 24 June 1932, E3166/76/25, F.O.371/ 16014.

(70) Minute by Rendel, 24 June 1932, E 3166/76/25, F.O.371/ 16014.

المستعمرات هى الأخرى تخشى ما خفى من تصرفات الملك السابق على، ولذا تقرر تدارس هذا الموضوع بهدوء قبل إصدار التعليمات إلى ريان(٧١)

لم يكن ريان يشارك لندن مخاوفها، بل كان يرى "أن حركة ابن رفادة تعتمد أساسًا على حجم المساعدات التى تتلقاها من الحجاز نفسه"، ومع أن ياسين لم يسلم تماما بهذه المعلومة، إلا أنه أشار إلى حقيقة خطيرة وهى "أن القبائل الحجازية لا تستطيع أن تسيطر على أكثر من أربعة أو خمسة آلاف رجل، وهم الذين تعتمد عليهم الحكومة بالفعل"، ومهما يكن من أمر ، فقد طمأن ريان يوسف ياسين بما اتخذته وزارة الخارجية البريطانية من إجراءات لمنع وصول المساعدات الأهلية القادمة من مصر بحراً إلى المتمردين(٧٢)

لقد كان المصريون يلقون باللوم على بريطانيا فى مسألة ابن رفادة، وكان البريطانيون يلقون باللوم على الأشراف ، بينما كان السعوديون يدينون كل الأطراف. أما ريان فقد كان الوحيد الذى يرى أن حركة ابن رفادة تعتمد على قاعدة من التأييد غير المعلن فى الداخل.

ولكن ياسين حاول أن يظهر لريان أن الحكومة السعودية تمسك بزمام الأمور وتتابعها عن قرب. ففى اليوم التالى (٢٦ يونية) زار ياسين ريان فى جدة، وأخبره أن سبعة أو ثمانية من الخيالة زاروا المتمردين فى مواقعهم ، وطلبوا منهم ألا يعبروا الحدود ، وألا ينتظروا أية إمدادات ، وقد وصلت هذه المعلومات إلى

(71) *Ibid.*
(72) Ryan to F.O., 29 June 1932, *op.cit.*

الحكومة السعودية عن طريق عيونها، الذين أرسلتهم من "ضبا" وأقاموا مع المتمردين نحو أربعة أيام. وأضاف ياسين: إن قبائل "حرب" و "شمر"، التى لم يطلب منها المساعدة، أفصحت عن أنها "مستعدة لعمل أى شئ للدفاع عن الإسلام". (٧٣)

ونصح ريان يوسف ياسين بألا تنشر الحكومة السعودية شيئاً عن الإجراءات التى اتخذت فى مصر دون علم حكومتها لمنع وصول الإمدادات إلى المتمردين، لأن اتخاذ مثل هذه الإجراءات يُعد تدخلاً بريطانيا فى الشئون المصرية، ولكنه لم يتحفظ على نشر المعلومات التى سبق نشرها فى الصحف المصرية. وكان يرى أنه لايجب افتعال موقف مع الحكومة المصرية، بل تترك الأمور تأخذ مجراها. (٧٤)

انتشرت الشائعات حول حقيقة دور ابن رفادة فى كل من الحجاز ومصر والأردن، وصار من الصعب معرفة الحقيقة. فقد ذكى الدبلوماسيون الأجانب فى الحجاز هذه التيارات عن طريق عملائهم، مما دفع ياسين إلى الاشارة إلى أن حكومته تعتزم انتهاج الأسلوب البريطاني القائم على المصارحة فى طرح الحقائق، حتى تتمكن من القضاء علي الشائعات . وقدم ريان فى هذه المناسبة نموذجا لشائعة تبين فيما بعد أنها حقيقة، وهى أن السعوديين احتجزوا قارباً لشخص يدعى أنصارا ، بحجة أنه كان يتاجر مع المصريين بطريقة غير مشروعة، وبالرغم من غياب الدليل على أنه كان يتاجر مع المتمردين، فقد استدعى إلى جدة للتحقيق، ولعل أهم ما ورد فى هذا التحقيق أن أنصارا هذا "رأى ابن رفادة فى

(73) *Ibid.*
(74) *Ibid.*

السويس عدة مرات بصورة مألوفة مع ثلاثين من أتباعه".(٧٥)

* * *

ومع آخر يونية كانت المخابرات البريطانية قد تمكنت من حصر قوات كل من ابن رفادة والحكومة السعودية، وتبين لها أن أكبر تجمعات ابن رفادة كانت تتجه نحو "حرايبه" و "مويلح" عبر وادى "أفال" إلى الجنوب من "هيكل"، بأعداد تتفق والتقديرات السابقة.ولكن الجديد الذى أتى به هذا التقرير هو أن "إمدادات الغذاء والذخيرة كانت لاتزال تصل إلى هيكل من شرق الأردن" وهذا على خلاف ما سبق أن أعلنه البريطانيون من أن الإمدادات كانت تصل إلى المتمردين من السويس.

لقد كان الموقف العسكرى متوتراً للغاية، فالقوات السعوية كانت تتجمع فى قاعدة "مويلح"، وبها ١٢٠٠ رجل مسلحين ببنادق آلية، ولديهم مايكفيهم من الغذاء لمدة شهر، وإلى جانب ذلك لديهم عربتان مسلحتان فى "البيضه" فى وادى "أفال" على بعد ٣٠ ميلاً من "حرايبه" التى لم يكن بها أية قوات . أما "ضبا" ففيها نحو ٩٠٠ رجل مسلح و١٨ عربة بعضها مسلح، وهناك ترتيبات لإرسال قوة أخرى تبلغ نحو ٢٠٠ رجل من ينبع بطريق البحر، وحوالى عشرة رجال من "أم لج" عن طريق البر. أما "تبوك" و "العلا" فلم تتحصنا بعد، ولكن احتياطى القوات والذخيرة والإمدادات تصل إليها من "حائل"(٧٦)

وما أن انتهت المخابرات البريطانية من حصر قوات الطرفين لتقدير حقيقة

---

(75) *Ibid.*

(76) Headquarters, Transjordan and Palestine to Air Ministry Headquarters, R.A.F. Middle East and Amman for British Resident, 29 June 1932, A.M.1177, F.O.371/16015.

الموقف، حتى تلقى قائد القوة البحرية البريطانية فى البحر الأحمر رسالة من قائد الشرطة البريطاني بالسويس فى أول يوليو، تفيد أن مركباً مصرية تدعى "الطائف" أبحرت فى رحلة إلى "ضبا" (على الساحل السعودى). ودارت الشكوك حول طبيعة حمولتها وجرت الاتصالات اللازمة للتأكد من أن هذه الحمولة لا تتجاوز مجرد إمدادات غذائية وليس بها أسلحة، خاصة وأن الأدميرالية كان لديها معلومات تفيد أن هذه المركب بالتحديد كانت تتعاون مع المتمردين، ولاحظ قائد البحرية البريطانية فى البحر الأحمر أن حركة السفينة وحمولتها لاتدخلان فى إطار حركة التجارة العادية. ولكى يقطع الشك باليقين، أمر السفينة البريطانية "بنزانس" بتفتيش المركب "الطائف" وأظهر كل من المندوب السامى بالقاهرة وقائد الشرطة البريطانى فى السويس تعاوناً واضحاً مع قيادة البحرية، حين أبديا استعدادهما للتبليغ عن أى نشاط بحرى مصري متعاون مع المتمردين فى البحر الأحمر. وفى ٢ يوليو تمكنت السفينة "بنزانس" من القبض على المركب الطائف، وسحبها إلى الطور لتفتيشها.[٧٧]

ولما تبين فيما بعد أن تفتيش "الطائف" فى الطور يعد أمراً غير ميسر، فقد تقرر وضعها تحت حراسة "بنزانس" لبعض الوقت ، حتي يتم التأكد من خلوها من الأسلحة، ثم عدلت هذه الخطة، حيث تقرر أن تبحر "الطائف" فى حراسة "بنزانس" إلى القصير حيث يمكن مراقبة حركة الملاحة هناك. أما الحكومة المصرية، فقد أعلنت عن استعدادها للتعاون مع البحرية البريطانية فى البحر الأحمر لمنع وصول أية إمدادات للمتمردين. وفى المقابل أبدى المسئولون البريطانيون فى مصر استعدادهم لترك حركة التجارة العادية حرة، لأن وقفها سيضر بالسكان الأبرياء

(77) Admiralty to F.O., 7 Sept.1932, E4615/76/25, F.O.371 /16016

فى الحجاز . ولكى تكتمل الخطة البحرية البريطانية، تقرر إجراء اتصالات بعمان لإحكام الحصار حول المتمردين[٧٨].

وعلى الجبهة الأخرى، توجه وتشوب إلى عمان بناء على تعليمات وزارة المستعمرات للقاء الأمير عبد الله، لأن ذلك أكثر ملاءمة لمعالجة الموقف مع الأمير بدلا من استدعائه إلى القدس. وفى عمان التقى وتشوب بالأمير عبد الله يوم ٧يوليو، فى حضور اثنين من كبار المسئولين البريطانيين، حيث وضع وتشوب وضع وتشوب أمام عبد الله هذه الحقيقة : "إننى جئت خصيصاً إلى عمان، لأن الحكومة البريطانية معنية إلى حد كبير بتعدى ابن رفادة على أراضى ابن سعود، الذى تقيم معه الحكومة البريطانية علاقات دبلوماسية كاملة".

وفى هذا الإطار، وضع وتشوب أمام عبدالله مجموعة من الحقائق الدامغة لاترضى عنها بريطانيا، منها:

أ - أن رجالاً من بنى عطية عبروا الحدود إلى الحجاز فى ٢٠ يونية.

ب - وأن عدداً آخر من بنى عطية ومن الحويطات غادروا الكرك نحو الحجاز عندما وصل الكابتن جلوب إلى الكرك يوم ٢٢ يونية.

ج - إن كثيراً من رجال هذه القبائل أعلنَ للكابتن جلوب أن الأمير عبدالله كان يساند ابن رفادة.

د - أن ابن رفادة كان قد مُنح الجنسية الأردنية وجواز سفر فى ٢ أبريل ١٩٣٢، وأنه عبر الحدود إلى الحجاز فى ٢١ مايو، وأرسل ابنه من العقبة إلى عمان فى الوقت نفسه.

هـ - أن بنى عطية كانوا هادئين فى الأردن منذ بداية الأزمة وحتى الأسبوع الأول

(78) *Ibid.*

من يونية. وفى ٩ يونية حضر عده من قادتهم إلى عمان، ثم عادوا إلى الكرك، حيث توجه عدد منهم نحو الحدود السعودية وعبروها فى ٢٦ يونية، مما يفيد أنهم تلقوا تشجيعا من عمان.

لقد كان وتشوب يريد أن يكشف للأمير عبد الله أنه قد فشل فى ممارسة النفوذ الذى توقعته منه بريطانيا على القبائل فى شرق الأردن ، مما يطعن فى صلاحيته للحكم. وحذر وتشوب من أنه سيعتبر "أى مساندة أخرى لابن رفادة من جانب القبائل الأردنية علامة على أنه (عبدالله) غير قادر على ممارسة صلاحياته كأمير لشرق الأردن ... وعلى الأمير عبدالله أن يفهم كذلك أنه مسئول تجاه الحكومة البريطانية عن تصرفات الملك على أثناء وجوده فى ضيافته فى شرق الأردن"(٧٩)

نفى الأمير عبد الله علمه بأى من حركات القبائل المشار إليها، وأضاف "إنه لمن الطبيعى أن يعتقد هؤلاء الناس (المتمردون) أنه معارض لابن سعود، ولكن هذا لا يعنى أنه مسئول عن تصرفاتهم". ومع ذلك فقد اعترف بأنه "أعطى ابن رفادة جواز سفر أردنى فى ٢ أبريل." كما أنه "رأى ابن رفادة فى مارس، ولم يكن خارجاً (على القانون) فى ذلك الوقت، ونصحه بالعودة إلى مصر، والبقاء هناك فى هدوء". اعترف عبدالله أيضا بأن "عدداً من بنى عطية حضر إلى عمان، ولكنه رفض لقاءهم حتى لا يفهم ذلك على أنه تدعيم لفكرة اختراق الحدود". وقال الأمير عبد الله أنه نفذ ماطلبه المقيم البريطانى، وهو :

---

(79) High Commissioner for Transjordan to Secretary of State for Colonies,9 July 1932, E 3579/76/25, F.O..371/ 16915.

١ - أن يصدر أمراً إلى البدو المتجمعين فى العقبة بالعودة إلى سيناء، وأن يمنعهم من الوصول إلى الحجاز.

٢ - أن يصدر قانوناً يمنع تصدير المنتجات الغذائية إلى الحجاز.

٣ - أن يصدر إعلاناً يحدد منطقة حراماً بالقرب من الحدود مع الحجاز[٨٠]

لاشك فى أن الأمير عبد الله كان يحب بلاده (الحجاز) التى أكره وأسرته على تركها، ولاخلاف على أنه كان يكره عبد العزيز آل سعود للطريقة التى عامل بها الهاشميين فى آواخر أيامهم فى الحجاز، ومع ذلك قرر أن " يبقى وفياً للحكومة البريطانية، ولو دُعى إلى بلده الحجاز فربما يعود، ولكن بعد استشارة المقيم البريطانى بطريقة رسمية، أما الآن فإنه سيقوم بواجبه كأمير لشرق الأردن". وأشار إلى أخيه على قائلاً: "إنه رجل يتبنى مبادىء سامية، ويعنى بالأمور الدينية وبشئونه الصحية أكثر من اهتمامه بالسياسة، ويتصرف بطريقة صحيحة وهو فى شرق الأردن، وهو على استعداد لأن يقدم تعهداً بذلك". ووعد عبد الله بمساندة الحكومة البريطانية علانية فى منع الإمدادات عن ابن رفادة.[٨١]

قبل وتشوب تعهدات عبد الله بالتعاون مع الحكومة البريطانية، وذكّره بموقفه المتعاون مع بريطانيا عام ١٩٢٩ عندما استخدم نفوذه لمنع القبائل الأردنية من المشاركة فى أحداث فلسطين. وهكذا ظل وتشوب على اعتقاده أن عبد الله يبقى موالياً لنا كما كان فى الماضى". أما الملك السابق على فقد وجده وتشوب "هزيلا" وصحته "متدهورة"، ولم يتحدث معه فى الشئون السياسية[٨٢]

---

(80) *Ibid.*

(81) *Ibid.*

(٨٢) توفى الملك السابق على بعد هذه الأحداث بثلاث سنوات أى سنة ١٩٣٥

كان وتشوب مقتنعاً أن الوعود شئ والسلوك شئ آخر. ولكنه كان يشارك الكولونيل كوكس الرأى فى " أن عبد الله أدرك تماما أنه سيكون فى وضع محزن إذا تصرف بغير ما يرضى الحكومة البريطانية"(٨٣)

لقد أحكمت بريطانيا قبضتها على عبد الله ، وحالت بينه وبين الاستمرار فى مناصرة حركة التمرد، كما تمكنت البحرية البريطانية من ملاحقة السفن الصغيرة فى البحر الأحمر، وأكمل عبد العزيز آل سعود استعداداته الحربية ببطء ونظام، فقد كان اعتماده أساسياً على قوات الإخوان المتجمعة فى "العلا"، وهى قوات اختلف فى تقديرها اختلافاً كبيراً، فقيل انها ١٥٠٠ رجل، وقيل إنها عشرة آلاف رجل. وأيا ما كان العدد، فإن القوة التى تحركت بقيادة ابن عقيل إلى "ضبا"، فضلاً عن مجموعة أخرى تحت قيادة ابن سلطان، ومجموعة ثالثة كانت لدى أمير ضبا، بالإضافة إلى القوات التى قدمت من الطائف، هذه القوات جميعها تمكنت من محاصرة قوات ابن رفادة فى منطقة جبلية تقع على الطريق بين "ضبا" و"مويلح". وفى ٣٠ يوليو دارت معركة قتل فيها ابن رفادة ونحو ٣٧٠ من رجاله، بينما لم تخسر القوات السعودية سوى تسعة رجال. وطبقا لتقارير جدة فقد أصدر الملك عبد العزيز أوامره بقتل كل اللذين انضموا إلى المتمردين(٨٤) وعلى هذا النحو انتهت حركة التمرد التى قادها حامد بن رفادة الأعور.

* * *

---

(83) *Ibid.*
(84) Jeddah Report, July & Aug. 1932, E4944/1197/25, F.O. 371/16024.

انقشعت الغمة التى لازمت حركة ابن رفادة عن كاهل المسئولين البريطانيين بقدر ما انقشعت عن كاهل الملك عبد العزيز آل سعود. وأخذ المسئولون البريطانيون يقوّمون مختلف المواقف.

ففى القاهرة تحاورعبد الحميد باشا بدوى، كبير المستشارين القانونيين فى وزارة العدل Head of the State Legal Department مع السكرتير الشرقى (سمارت Smart) حول تجارة مصر فى البحر الأحمر أثناء ثورة ابن رفادة، وتساءل عن الأساس القانونى الذى تستطيع الحكومة المصرية بمقتضاه أن توقف حركة التجارة العادية فى المنتجات الغذائية، كما تريد بريطانيا، مشيراً إلى أن هذه التجارة كانت متجهة إلى الموانى السعودية، وهناك يقع على المسئولين السعوديين التأكد من عدم وصولها إلى المتمردين.(٨٥)

وطالب بدوى باشا الحكومة البريطانية بإعادة مراكب الأهالى المصريين التى تم الاستيلاء عليها وتعويض أصحابها بالأسلوب المناسب، واستنكر وضع حراس على السفن المبحرة بين موانئ البحر الأحمر، وخاصة بين الموانى المصرية، لأن ذلك سيجعل النشاط التجارى هناك غير طبيعى. وأكد على أن موقف مصر من وقف تصدير السلاح من الموانى المصرية، إنما كان موقفا مناصرا للملك عبدالعزيز، لأنه كان الطرف الأقوى. ويمكن اعتبار هذا الموقف اعترافاً غير مباشر به، وبالتالى فلا وجاهة لمجرد توجيه الإتهام لمصر فى أى وقت خلال هذه الأزمة(٨٦).

أما جورج راندل، الذى تجمعت لديه كل الأوراق واكتملت الصورة عنده،

---

(85) Loraine to Simon, 6 Aug. 1932, E 4119/ 76/25, F.O.371/16016.
(86) *Ibid.*

فقد كتب فى ١٧ أغسطس يقول "إن كل واحد فى مصرمقتنع بأن الأمير عبد الله وراء حركة ابن رفادة".(٨٧) ومع صعوبة تقديم الدليل المباشر على صحة هذه العبارة، إلا أن ماكينون جراى W.Mackinnon Gray، ضابط المخابرات المسئول فى مصر، قدم لراندل معلومات مفيدة فى هذا الشأن. من بينها أن كثيراً من الترتيبات الأولية لحركة ابن رفادة تمت من خلال حزب الأحرار الحجازى (جمعية شباب الحجاز) فى القاهرة، وهى جمعية تناصر الهاشميين ويرأسها عبد الحميد الكاتب، وكان أخوه عبدالملك الكاتب على اتصال مباشر بابن رفادة. وبالرغم من أن الحزب لم يمول الحركة، إلا أن التمويل كان يتم من خلال عملاء يقومون برعاية أراضى الهاشميين فى شرق الدلتا بمصر، وهى المنطقة التى يقطنها الفرع المصرى من قبيلة الحويطات. ولعل هذا يفسر لنا أسباب مساندة الحويطات المصرية لحركة ابن رفادة.(٨٨)

لقد وضع جراى النقاط على الحروف فى يوليو حين قدم تقريره عن حركة ابن رفادة إلى راندل، فذكر أن مائة رجل أنفق عليهم خمسمائة جنيه، عبروا من مصر إلى فلسطين ثم إلى شرق الأردن، حيث حصلوا على السلاح، وحيث كان ابن رفادة قد رتب كل شئ مع عمدة العقبة، الذى استضافه ليلة عبوره إلى الحجاز (٢١/٢٠ مايو ١٩٣٢)(٨٩)

على النحو السابق لم تكن الحكومة المصرية طرفاً فى مسألة ابن رفادة، بل

---

(87) Memo. by Rendel, 17 Aug. 1932, E4188/76/25, F.O.371 /16016.
(88) *Ibid.*
(89) *Ibid.*

كانت حركة الأفراد من مصر عبر الحدود إلى فلسطين تتم فى إطار الحركة الطبيعية. وحين علم الملك فؤاد وصدقى باشا بما جرى" تضايقا لاستعمال المتمردين الأراضى المصرية، وكانا سعيدين للتعاون معنا (بريطانيا) فيما اتخذنا من إجراءات، أهمها وقف جميع الإمدادات من السويس"(٩٠).

كان جراى يرى أن قلق السعوديين من حركة ابن رفادة "مبالغ فيه". ويفسر عدم إقدام ابن رفادة لمهاجمة القوات السعودية بأنه كان يتحين الوقت المناسب الذى تتوافق فيه حركته مع حركة الدباغ فى جنوبى الحجاز، أو فى مكة ذاتها. كما يفسر تأخر الملك عبد العزيز فى مهاجمة أعدائه بأنه كان يريد التأكد أولا من أن فى إمكانه سحق المتمردين فى المكان المناسب الذى لا يتمكنون فيه من الهرب شمالاً، كما أنه كان حريصاً على ألا يؤدى استخدامه للإخوان إلى نتائج سلبية فى علاقاته مع بريطانيا(٩١).

لاشك فى أن ابن رفادة وبنى عطية وقبائل عسير كانوا أدوات فى أيدى السياسيين، فقد لعب حزب الأحرار الحجازيين، كما لعب الأمير عبد الله أدوار أساسية فى تشجيع هذه القبائل على الثورة. وحينما كانت مسألة ابن رفادة وحدها هى الطافية على السطح، كان المسئولون فى كل من القدس والقاهرة يعتقدون أن حزب الأحرار الحجازي فى القاهرة هو القوة الكامنة وراء حركة تمرد القبائل فى شمالى الحجاز وجنوبيه. كما كان المعتمد البريطاني فى القدس يعلم على الأقل أن الأمير عبد الله على علم بما كان يجرى، وكان المعتمد البريطانى فى القاهرة هو الآخر على علم بالاتصالات التى جرت بين حزب الأحرار الحجازى والأمير عبد الله، ولكنه كان ينظر إلى هذه الاتصالات على أنها من الأمور

(90) *Ibid.*
(91) *Ibid.*

العادية، خاصة وأن حزب الأحرار الحجازي ماكان لينتظر منه خطر.(٩٢)

وعلى ضوء تطور حركة ابن رفادة وعلاقتها بحركة تمرد أخرى في جنوبى الحجاز، عرفت باسم حركة الدباغ، وجد البريطانيون فى لندن أنه من الضرورى مراجعة الآراء السابقة. فقد اكتشفوا أن حزب الأحرار الحجازى كان كيانا خطراً واسع الانتشار، له فرع في القاهرة وآخر فى عمان وثالث فى لحج ورابع فى مكة، وأن هذه الفروع نمت وتطورت منذ إنشاء الفرع الأول بالقاهرة فى عام ١٩٢٧، أى بعد طرد الهاشميين من الحجاز على أيدى السعوديين. وفى مذكرة أعدها حول نشاط حزب الأحرار، يشك ريان فى أن يكون لفرع الحزب بمكة نشاط يذكر فى هذه المؤامرة، بل كان يرى أن الحزب بالقاهرة لعب دوراً أساسياً فيها، وربما كانت لديه الأموال التى ينفق منها على نشاطه العام. أما أطراف المؤامرة فى عمان فكانت علاقاتهم بالحزب ثانوية ، فالحزب قام أصلاً لأهداف غير التى تبناها الأمير عبد الله وبطانته، وهى "أفكار أكثر ديمقراطية وأقل ملكية"، وبالرغم من ذلك فقد جمعهما هدف واحد هو العمل ضد عبد العزيز آل سعود، عدوهما المشترك(٩٣).

وتشير مذكرة راندل إلى أن الخطوات المهمة فى حركة ابن رفادة بدأت وانتهت فى عمان، فابن رفادة انطلق بادئ الأمر من هناك، والعناصر المؤيدة له كانت تتردد عليها، وشيوخ بنى عطية، الذين ساندوا الحركة ، جاءوا أيضا من عمان. أما الدباغ قائد حركة التمرد فى جنوب الحجاز ، فقد تراسل مع عمان في مرحلة الترتيب لصياغة مؤامرة مشتركة ضد آل سعود، ونحو عمان اتجهت أنظار

(92) Memo.by Rendel on the possible connection of Amir Abdullah with recent attempts to undermine Ibn Saud, Sept. 1932, E4737/76/25, F.O.371/16016.
(93) *Ibid.*

كافة العناصر المتآمرة طلباً للوفاء بوعود الأمير عبدالله المالية لهم. ومن غير المشكوك فيه أن أكبر مبلغ من المال أنفق على مشروع هذه المؤامرة، أرسل إلى عدن، عن طريق رجل من القدس، كان على إتصال بعمان. كما أن رجلا آخر من تيماء يدعى ابن رمان كان يبحث عن تأييد فى عمان(٩٤)

يقول راندل "إننى أعتبر أن الأعضاء الأساسيين المتعاونين مع المتآمرين (فى عمان) هم الأمير شاكر ، وحامد باشا الوادى، وعبد الرؤوف الصبان. ورسالة طاهر الدباغ إلى الأمير شاكر وحامد الوادى ... وحدها كافية كدليل قاطع على إدانتهم وتجريمهم". ويرى كوكس أن الأدلة التى أشار إليها راندل من الوضوح بحيث تثبت الإدانه، ولكن مسألة ابن رفادة فى حقيقة الأمر واحدة من مشروع أوسع مدى مما كان يتصور البريطانيون(٩٥)، "فابن سعود كان فى وضع أقرب إلى السقوط"، وذلك لمجمل الظروف المحيطة به. أما الصبان فإن دوره أخطر بكثير مما يبدو، فمع أنه لم يشغل الإمساحة صغيرة فى المراسلات التى تمت حول المؤامرة، إلا أن كوكس يعتبره "شخصا مهما جداً" فهو مأمور الصرف (صراف الرواتب) فى حزب الأحرار الحجازى (فى عمان) ويوجه الأموال بالطريقة التى يراها مناسبة، وقد اعتبره الملك فيصل (العراق) مصدر إزعاج ، وهو الرجل الوحيد الذى يجب على الأمير عبدالله أن يتخلص منه"(٩٦).

ويرى راندل أن الأمير عبد الله لايمكن تجريمه بشكل قاطع لغياب أى دليل رسمى معروف، فلا توجد وثائق تدينه، "وإن كان مركزه قبل اسمه، مثله فى ذلك

(94) *Ibid.*
(95) See : Hope Gill to F.O., 19 Nov. 1932, E6586/76/25.
(96) Memo. by Rendel, Sept. 1932, *op. cit.*

مثل أى حاكم آخر، يتحمل نتائج أحداث لم يأمر بها". وبالرغم من ذلك كله "فمن الصعب تبرئته"، كما كان"من الصعب التعاطف معه، فهو بالطبيعة ذو وجهين"(٩٧).

كان عبد الله يرى، مثل كثيرين غيره، أن عبد العزيز آل سعود يجب تحجيمه ولا يجب تركه، فقد كان لدى عبدالله الكثير من الدوافع للانتقام من عبد العزيز، الذى سبق أن هزمه فى تربة، ودمر مملكة أبيه الحسين فى الحجاز، وأن أى محاولة من جانب عبد الله للانتقام سوف تحسن مركزه(٩٨).

كان كوكس يرى أن الأمير عبدالله مسئول بشكل مباشر عن تحركات بنى عطية ضد عبد العزيز آل سعود، وهو المسئول أيضا عن النشر غير الموفق للفكرة القائلة بأن الحكومة الأردنية والبريطانيين العاملين فى شرق الأردن مسئولون عن اشتراك القبائل الأردنية فى المؤامرة. ومع أن وتشوب نظر هذا الأمر فى حينه، الا أن راندل وجد "أنه من الصعب رفض هذه الأخطار". مما يعنى "أن الأمير(عبدالله) كان شريكا فى كل النشاطات المشار إليها.. وهو وراء المنظمة الفاعلة للمؤامرة التى كان ابن رفادة أحد مراحليها"(٩٩)

* * *

لقد كانت حركة ابن رفادة زوبعة على رمال الصحراء فى منطقة امتدت من سيناء إلى فلسطين والأردن وشمالى الحجاز. وبالرغم من أنها كانت محدودة القوة، إلا أنها كانت عظيمة التأثير على مختلف الأطراف التى شملها المسرح الجغرافى

(97) *Ibid.*
(98) *Ibid.*
(99) *Ibid.*

للحركة. فقد كشفت عن شبكة معقدة من العلاقات غير المباشرة التى اتفقت إرادتها للعمل على جبهة واحدة من خلال ابن رفادة.

وقد أثبتت هذه الدراسة براءة مصر من التهم التى ألحقت بها، حيث أن موقفها كان مبنياً على وعى كامل بحقوق الجوار والقانون الدولى ومبدأ حرية التجارة. كما أدانت الأردن من خلال السلوك المتناقض للمسئولين فيه، وتأكد من خلال التطورات التى عرضها البحث أن الحكم السعودى فى الحجاز لم يكن فى مأمن من الأخطار الهاشمية.

ولعل موقف الهاشميين هذا قبل خمسين عاماً تقريبا يشبه ، من حيث استثماره للظروف المحيطة، موقف الملك حسين من التهديد الذى تعرضت له المملكة العربية السعودية نتيجة لاحتلال العراق للكويت فى عام ١٩٩٠. وبالرغم من أنه لا يوجد دليل وثائقى حتى الآن عما أشيع من تورط الملك حسين فى العمل على تقسيم شبه الجزيرة العربية، بحيث يسترد بلاد الأباء والأجداد، إلا أن مجرد إطلاق مثل هذه الشائعة فى ١٩٩٠ إنما يجد له أساساً فى أعماق التاريخ الحديث للمنطقة.

وإذا كان هذا البحث قد أثبت أن بريطانيا قد لعبت الدور الرئيسى فى التعامل مع مسألة ابن رفادة وحسمتها على النحو الذى أرادته ، فإن أزمة الخليج فى التسعينيات قد حسمت على نفس النهج، حيث تولت الولايات المتحدة الامريكية هذه المهمة.

والآن، ترى هل يعيد التاريخ نفسه؟!! إنها لقضية تستحق التأمل.

وثائق مختارة لم يسبق نشرها

(62)

Re. No. 192/Sec. Amman, 27th May, 1932.

F.O. 371/16014

SECRET

Your Excellency,

When in Jerusalem on the 23rd instant I had the honour to inform you that Lieut.-Colonel Peake had, some days previously, received a warning from Sinai that there were rumours of a move of tribes to fight Ibn Saoud; that on the 16th information was received from Ma'an that a rumour was current that a Shereef from Cairo was offering £.2 a head to certain Beduin in Sinai to join against Ibn Saoud and march, via the north of Aqaba, into the Hejaz; that on the 21st it was reported from Ma'an that on the night of the 20/21st. 300 men had passed north of Aqaba and established themselves, under the leadership of Sheikh Hamid Ibn Rafadeh at a place some 7 kilos to the south thereof.

2. As I had certain information which confirmed the possibility of such a movement and as Lieut.-Colonel Peake thought the matter of importance it was arranged that Flying Officer Domvile of the Royal Air Force Intelligence Service should go to Aqaba to investigate.

3. On the morning of the 24th the following report, which had been obtained from Flying Officer Domvile by Flight Lieut. Pendred who had flown from Aqaba, was conveyed to me.

Two hundred and fifty men, mainly Billi and Tuquigat, were collected at el Ghrieh some 7 kilos South of Aqaba. These men were without women or children and had left those with their tents in Sinai and Palestine.

His Excellency
The High Commissioner for Trans-Jordan,

They had been entertained on their way through Aqaba by the Mayor and had bought some arms with Egyptian money of which they had an unusual supply in notes. It was said that each of them had been given £.2 or £.3 by Hamid Ibn Rafadah. As the men passed through Aqaba they informed the Royal Air Force Intelligence Agents that they would await arms and provision which would be sent them by the Amir. Small parties of men, unaccompanied by women or children, were seen moving to join those already collected.

On the 19th an Agent of the Amir had telegraphed from Amman to Obeid el Kebriti at Ma'an telling him to buy food and presents and send them by lorry to Aqaba.

The car started but broke down on the way (on the 25th it was reported to have arrived in Aqaba on the 24th and to contain £.40 worth of provisions).

Hamid Ibn Rafadah was reported to have left Aqaba by camel on the 22nd with the intention of taking car from Ma'an to visit the Amir so as to get the promised money from him.

4. On the 25th information was received from the Headquarters, Royal Air Force, Palestine and Trans-Jordan, that Hamid Ibn Rafadah expected to be relieved of his command by the Amir Shaker and Hamid el Wadi (the Amir's Secretary).

5. A search of the telegrams sent from Amman to Ma'an shows no trace of any such telegram as that referred to above being despatched on the 19th. The following telegram, however, was despatched on the 21st from Abdurrahman Wadi at Amman to Obeid Kabarati at Ma'an:-

"We did not receive a money order the truth will reach you by first opportunity", and the following from the same source to Hadi Ma'an on the 23rd. "The question of Aqaba is temporary do not send goods on your account".

6. I am of opinion that the story about the Amir Shaker and Hamid Pasha el Wadi (vide paragraph 4 above) is without foundation because those two men are much too sensible to engage in such a hair brained scheme and because Shaker was told by Mr. Kirkbride some ten days ago that no attack on Ibn Saoud emanating from Trans-Jordan could be allowed.

7. On the strength of the above I decided that the movement might best be ended/if I told the Amir the substance of what is set out in paragraph 3 above, if I pointed out that a rumour which was current here that the Amir was mixed up in the movement must very quickly come to the ear of Ibn Saoud, and if I advised him that the wisest thing for him to do would be to immediately issue orders that suspicious characters were at once to be removed from the frontier.

8. This I did on the morning of the 26th instant. The Amir denied all connection with the affair, said that if Ibn Rafadah arrived he would kick him out and said he would issue orders to his Government and Lieut.-Colonel Peake as proposed. Immediately after I had left him he sent his Secretary to enquire what form his order should take.

I suggested the following which he adopted after inserting the words shewn in brackets:-

It has come to my ears (from the British Resident) that a number of tribesmen, without their children and women, have passed through Southern Trans-Jordan and are assembled south of Aqaba under the leadership of Hamid Ibn Rafadah. It is said that these people expect help from me for some evil purpose in the Hejaz. I order you to cause these people to return to their families in Sinai, Palestine or Trans-Jordan and to prevent the passage through Trans-Jordan of any persons whose movements give cause for suspicion that their intentions are not wholly peaceful."

9. It is the intention that Lieut.-Colonel Peake should fly to Aqaba on the 27th and take what steps may be necessary and possible to carry this order into effect. If the assistance of Imperial Troops is later deemed to be necessary I will so inform Your Excellency.

10. On the morning of the 26th the following telegram was received from Air Headquarters (Trans-Jordan and Palestine):-

" The following is the latest report received from Aqaba. There are 400 rebels here. Fifty Billi and Tahaan tribesmen arrived from Beersheba on Tuesday and joined forces, and on May 24th the rebels sent messengers into the Hejaz to seek support in their revolt".

I have etc.,
(Signed) C.H.F. Cox
BRITISH RESIDENT.

P.T.O.

COPY

Ref. No. 192/Sec.   Amman, 30th May, 1932.

F.O. 371/16014

SECRET

Your Excellency,

I have the honour, in continuation of my letter No. 192/Sec of the 27th May, 1932, to report that Lieutenant-Colonel Peake flew to Aqaba on the 27th instant.

2. On arrival there, he sent a messenger to summon Sheikh Hamid Ibn Rafadah to Aqaba to see him. As the Sheikh did not come in another messenger was sent to repeat the order and returned with news that the whole party had moved off southwards. Their strength was some 400 men.

3. It is rumoured that the Egyptian Government is lending assistance to the movement.

4. It is also rumoured that the Beni Atia are about to move southwards into the Hejaz and Lieutenant-Colonel Peake is about to take measures to prevent them.

I have the honour to be,
Your Excellency's
obedient servant,

(Signed) C.H.F. Cox

BRITISH RESIDENT.

His Excellency
The High Commissioner for Trans-Jordan,
JERUSALEM.

TRANSLATION.

(62)

7/2/19.

Ministry of Foreign Affairs,

MECCA.

24th Muharram 1351.

30th May 1932.

H.B.M.Chargé d'Affaires,

JEDDA.

Honourable Chargé d'Affaires,

With reference to your note No.22 of the 16th Muharram (May 22nd), I tried to convince you verbally during our meetings of the 18th and 19th Muharram that the matter was an important one and that leniency in respect of it was harmful. Our Government are accustomed to inform the British Government of an incident expected to take place on the frontier and the British Government begin by doubting, but afterwards they realize the truth of our statement. Now, after the telephonic conversation between Your Excellency and myself on the morning of 24th Muharram (May 30th) it becomes clear that the information conveyed to you was correct and that Hâmid ibn Rifâda has crossed the frontier of Transjordan and entered our territories with evil intent. If, therefore, the British Government had given their attention to the matter and imposed the necessary control as from the 8th Muharram, the date on which I informed you of it in my Note No. 7/2/5 dated 8th Muharram, if the British Government had given their attention to the matter from that date and taken the necessary precautionary measures, there would have been no need for Your Excellency to inform me by telephone that Ibn Rifâda had crossed the frontier into our territory with evil intent. Our [illegible] however, by the Might of God, powerful enough to [illegible] all th[illegible] whom he has drawn around him.

They have taken such precautionary measures as will suffice, God Willing, to retaliate against any aggressor. It is, however, important that we should draw the attention of the British Government to the dangerous situation which may result from such incidents, for the attitude of the Trans-Jordan Government, after this incident, is one which cannot be trusted because Ibn Rifâda, the fugitive and exile, cannot equip even one person to join him in such an action, and there is no doubt that he found the necessary help from Transjordan. Information has reached us that Ibn Rifâda took arms from 'Aqaba itself. You will find enclosed herewith a copy of a telegram sent to us by the Amîr of Dhabâ, in addition to the information we already had. This attitude adopted by the Transjordan Government is so difficult that one cannot keep silent about it. Our Government therefore (1). protest against the lenient and indulgent attitude which results in the escape into our territory, for the purpose of causing trouble, of a man like Ibn Rifâda, and that about fifteen days after our Government had warned the British Government about it.
2. Our Government desire to be informed immediately of the measures taken by the British Government before and after (the incident) to prevent any help being afforded to thes evil doers.
3. We request that the British Government should undertake on their own behalf and on behalf of the Transjordan Government, to prevent the entry into Transjordan territory of any of the criminals.
4. We request that the British Government should undertake, on their own behalf and on behalf of the Transjordan Government, to hand over to us any of the criminals who have participated in these evil actions and fled to Transjordan, and to hand them over to our Government immediately.

This is what we ask the British Government to do in respect of this incident, and we also request that the arrangements suggested by us for the solution of the difficulties between us and Transjordan should be immediately and definitely put into effect before the matter develops and results in evil consequences.

Record of an interview with the Minister of the Hejaz and Nejd on the 1st June, regarding an incursion by dissident Hejazi tribesmen into the Hejaz through Transjordan under Hamid Ibn Rifada.

The Minister of the Hejaz and Nejd called to see Mr.Rendel this morning by appointment about the above matter, of which we have already heard through Jedda, and the High Commissioner for Transjordan. (See E. 2609 and E.2619/76/25). Before the interview we had ascertained from the Colonial Office that Sir A. Wauchope had replied to the C.O telegram on E.2619 suggesting that the Legation at Jedda should warn the Hejazi Government of the incursion, and that he agreed to this being done.

The Minister said that Sheikh Yussuf Yasin, the Acting Hejazi Minister for Foreign Affairs, had told Mr. Hope-Gill on May 14 that Ibn Rifada was preparing such an incursion; Mr.Hope-Gill on or about 21 May informed Sheikh Yusuf Yasin that the party had crossed the frontier into the Hejaz. If action had been taken immediately upon Sheikh Yussuf Yasin's communication to Mr.Hope-Gill, the occurrence could have been avoided.

Mr.Rendel explained that we had learnt of the matter a few days ago both from Jerusalem and Jedda, and pointed out to Sheikh Hafiz Wahba that Sheikh Yussuf Yasin's note to Mr.Hope-Gill had (was for the most part taken up with sweeping accusations against the Emir Abdullah of furthering intrigues against the Hejaz and Nejd by Ibn Rifada in Egypt, but had not intimated that an incursion by Ibn Rifada was on the point of taking place. Mr.Hope-Gill had felt that, [illegible] investigation of such serious changes against

the Emir further and more detailed information would be required, and had asked Sheikh Yussuf Yasin for further particulars. Had the Hejazi Acting Minister for Foreign Affairs confined himself to informing Mr.Hope-Gill of the possibility of an early incursion by Ibn Rifada and his party and asking that the Transjordan Government should take steps to prevent trouble, Mr.Hope-Gill would, no doubt, have acted immediately, and something might have been done to prevent Ibn Rifada crossing the frontier. As it was, Ibn Rifada had slipped from Sinai into the Hejaz across the six miles or so of Transjordan frontier near Akaba; the Emir Abdullah, on hearing of the occurrence had immediately issued orders to the Transjordan officials to try to cause the tribesmen involved to return to their families in Sinai, Palestine or Transjordan, and to prevent the passage through Transjordan into the Hejaz of any further persons suspected of evil intentions; and Mr.Hope-Gill had informed the Government of the Hejaz and Nejd as soon as he heard of the incursion from the Transjordan authorities.

Sheikh Hafiz Wahba said he did not wish to complain against the British authorities, but, speaking frankly, his Government had the greatest suspicions of the Emir Abdullah's part in the matter. From his own knowledge of the Desert he could assure Mr.Rendel that preparations for such an incursion, even if they had not taken place in Transjordan territory, were bound to be known in Transjordan - indeed, everywhere in the vicinity. In point of fact his government informed him that Ibn Rifada had been buying arms in Akaba.

Mr.Rendel said that he would ask the Colonial Office

to........

to request a full report on the matter from the Trans-
jordan authorities.

In reply to further enquiries Sheikh Hafiz Wahba agreed that the bulk of Ibn Rifada's party appeared to be Hejazi tribesmen. Ibn Rifada himself was a refugee from the Hejaz ever since, in 1929, he had attacked Wejh and attempted to raise an insurrection at the time of the Nejdi rebellion. He was one of the leaders of the Billi tribe. The majority of the party were, no doubt, refugees from the Hejaz. It was likely that they would perpetrate some subversive acts in the Hejaz (though he had up to now received no information that they had actually done so) and then attempt to take refuge in Transjordan. In that event would the Transjordan authorities be prepared to prevent them from crossing the frontier, or what steps would they take to remedy the position?

Mr.Rendel said that he would at once consult the Colonial Office on this point.

FOREIGN OFFICE,
1st June, 1932.

Copy sent to Registrar
25/7